

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الخمسون



الجلسة العامة ١٤

الاثنين، ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد فريتاس دو أمارال (البرتغال)

سلوفينيا، سعادة السيد يانيز درنوفسك، وأن أدعوه
لمخاطبة الجمعية العامة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس
السيد راين (بلجيكا).

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد درنوفسك (سلوفينيا) (ترجمة شفوية عن
الإنكليزية): إنه لمبعث سرور عظيم أن نرى السيد
ديوغو دو أمارال يتأص المداولات الهامة للدورة
الخمسين للجمعية العامة. ونحن على ثقة أن هذه
الدورة ستسجل نجاحا كبيرا في ظل قيادته.

خطاب السيد يانيز درنوفسك، رئيس وزراء
جمهورية سلوفينيا

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية):
ستستمع الجمعية أولا إلى خطاب يدلي به رئيس وزراء
جمهورية سلوفينيا.

اصطحب رئيس وزراء جمهورية سلوفينيا، السيد
يانيز درنوفسك إلى المنصة.

إن الذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة تعطينا
سببا وفرصة للتفكير في حالة الأمم المتحدة وفي
مسألة قدرتها على التكيف مع العالم المتغير. وهذا
ضروري لا سيما في زماننا. فلقد شهدنا في فترة
وجيزة خلال السنوات القليلة الماضية طائفة متنوعة
من التغيرات التي أكدت الطابع العالمي لجميع المسائل
الأساسية التي تواجه البشرية.

وقد عززت مجموعة من مؤتمرات الأمم المتحدة
ومؤتمرات القمة الوعي المشترك بالطابع العالمي
للمسائل البيئية والإنمائية، بما فيها تلك المتصلة
 بالتنمية الاجتماعية. فالاتجاه العالمي نحو الديمقراطية

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يسرني
عظيم السرور أن أرحب برئيس وزراء جمهورية

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب
الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على
نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ
النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد
نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

استراتيجيات محددة، ومن اللازم وضع خطط جديدة للتعاون بين القطاعات الحكومية وغير الحكومية، وذلك لأسباب ليس أقلها إيجاد نماذج مناسبة لتمويل الأولويات المتصلة بالبيئة والتنمية الاجتماعية.

إن التفكير المتأنى والعمل المسؤول ضروريان لتعزيز السلم والأمن الدوليين. وكل أولوية من الأولويات العديدة في هذا المجال تتطلب جهودا جديدة إذا أردنا الوصول إلى حلول مرضية. ومع ذلك، تظل المخاوف قائمة من عدم الإرادة اللازمة لبلوغها حتى الآن.

وثمة مجال آخر يتسم بالأولوية في عمل الأمم المتحدة لتعزيز السلم والأمن الدوليين هو إجراء الإصلاح الضروري في هيئة الأمم المتحدة الرئيسية في هذا المجال، أي مجلس الأمن. والآن يتشاطر الجميع عموما الوعي بضرورة تعزيز الطابع التمثيلي لمجلس الأمن وزيادة فعاليته من خلال توسيع عضويته. وسلوفاينيا هي من بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تؤيد فكرة إحداث زيادة مناسبة في عدد المقاعد المخصصة لكل من فئتي الدول الدائمة العضوية والدول غير الدائمة العضوية في مجلس الأمن. وهذا رأي الأغلبية الآن. كما أننا نعتقد أن من الأهمية بمكان أن تصبح كل من ألمانيا واليابان من الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن وذلك حرصا على أن نعبر تعبيرا كافيا عن الواقع السياسي الاقتصادي لعصرنا.

وفي إطار الإصلاح المقترح، يجدر بنا أن نسأل أنفسنا ما هو الدور الذي يتعين على الأمم المتحدة أن تضطلع به في المستقبل. فبعد سقوط حائط برلين واختفاء الكتلة الشيوعية نشأ وضع جديد في العالم. وهذا شيء إيجابي في جوهره، إلا أنه في هذه السنوات الأولى بعد هذا التغير الكبير لا تزال ثغور تساؤلات كثيرة لا بد من الإجابة عليها. ويجب على العالم أن يوجد استقرارا جديدا وتوازنا جديدا. ولقد تزايد خطر نشوب صراعات وحروب إقليمية. ولم يجد المجتمع الدولي الاستجابات الكافية لحالات معينة مثل الحالة في الصومال وفي البوسنة والهرسك.

ولا يمكننا أن نقول ببساطة إن المؤسسات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة، كانت مقصرة في التصدي لتلك الحالات. فالمساعي والمساهمات الإنسانية كانت كبيرة. وقد بذلت جهود ملحوظة للتوصل إلى حلول -

وحرية الفرد يعزز قضية حقوق الإنسان على صعيد العالم كله. ومفهومنا للأمن المشترك مفهوم تجري الآن جهود لإعادة تعريفه وعولمته. فهو لم يعد ينطوي الآن على العنصرين العسكري والسياسي وحدهما، بل أصبح يتضمن أيضا عناصر اقتصادية واجتماعية وبيئية.

إن دورة الجمعية العامة هذه بدأت ولما يمض أسبوعان على اختتام المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وقد دلل ذلك المؤتمر بجلاء على عمق التغيرات الحاصلة وطابعها العالمي. فالآن أصبح تحقيق مساواة المرأة واحقاق حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة من بين المسائل ذات الأولوية في جدول الأعمال الدولي.

لقد أظهرت الأمم المتحدة حساسية المجتمع الدولي المنظم للقضايا الحيوية التي تواجه العالم، وأبرزت قدرة المنظمة على توفير إطار للإفصاح عن الأهداف والتعهدات الأساسية. ودلت أيضا على القدرة على صياغة أهداف رئيسية للسياسة العامة. على أنه لا يزال على الأمم المتحدة مع ذلك أن تدلل على قدرتها على تنظيم تعاون دولي فعال لتحقيق ما تم الاتفاق عليه طوعا من الأهداف والالتزامات. وهذه مهمة أكثر صعوبة، وأدأنا لها ليس بعد على خير ما يرام.

ثم إنه في هذا السياق تثار مسألة إصلاح منظومة الأمم المتحدة. فالإصلاحات ضرورية استجابة للتغيرات العميقة في العلاقات الدولية، وينبغي أن تكون هذه الإصلاحات أبعد أثرا وأدق تصويبا مما هو عليه الحال الآن. ومن ذلك مثلا أن الإصلاحات في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ينبغي أن تراعي على نحو مناسب التحول إلى حل في الاقتصاد العالمي والأهمية التي تتزايد باستمرار لقوى السوق، وللمبادرات الخاصة، وروح الإقدام على المشاريع الخاصة، وحرية التجارة. وفي هذه الظروف لا محل لإنشاء هياكل فوق الدول بلا داع. فكل ما هو مطلوب هو قيام تعاون يكون حسن التصويب في جهود التنمية العملية، وحوار رفيع المستوى يكون قادرا على مساعدة الدول الأعضاء في تشكيل أجدى السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

وينبغي أن تصبح اللجان الوظيفية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المكان الذي يلتقي فيه صناع القرار من القطاعين الحكومي وغير الحكومي ويبتكروا

والهرسك وإرساء سلام دائم، وإمكانية لتحقيق الاستقرار في المنطقة.

وإذا نجحت هذه الأنشطة فستكون نموذجا بالغ الأهمية للمستقبل، ولزيادة تطوير التنسيق الدولي في إطار الأمم المتحدة. وإذا تمكن المجتمع الدولي من حسم قضية شديدة الصعوبة كقضية البوسنة والهرسك، فسوف نتشجع جميعا على توجيه طاقات وجهود جديدة صوب إيجاد أدوات وأنشطة عالمية لمنع وحل أزمات المستقبل، وسيعزز المجتمع الدولي مؤسساته من أجل دعم القيم والحقوق العالمية.

أما إذا فشل في هذه القضية فسيكون الوضع هو العكس تماما. فسيفتح الباب على مصراعيه للفوضى والقتل والحروب الإقليمية، ولسيادة الأقوى، وللممارسات القديمة القائمة على مجالات المصالح، ولن يجد العالم مخرجا من حالة ما بعد الحرب الباردة. وسوف يزداد عدم الاستقرار، وتزداد معه فرص نشوب حروب إقليمية وعالمية.

نحن إذن، نعيش لحظة هامة جدا في التاريخ، وفي عمل الأمم المتحدة. وإذا احتفلنا بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة بتوفيقنا في إيجاد حل نهائي للزمنة في يوغوسلافيا السابقة، لكانت تلك أفضل مكافأة لكل من ضحوا طوال ٥٠ سنة خلت بوقتهم وطاقاتهم، بل وحتى أرواحهم، في سبيل إرساء عالم تسوده الحرية والاستقرار والتعاون الدولي.

وهناك، طبعا، مشاكل عديدة سيتعين حلها في المستقبل، وسيكون على الأمم المتحدة أن تطور أدوات فعالة للدبلوماسية الوقائية، ووسائل لمعالجة الأزمات عندما تحدث في أي مكان، ولتحديد معايير لوقت وكيفية التدخل. وكما يتضح تماما من حالة البوسنة والهرسك، لا يكون من السهل دائما التوصل إلى تعريف إجماعي لمعنى "الأشغال" في النظام العالمي، أو الاتفاق على الإجراء الواجب اتخاذه ضدهم. ولكن هناك معايير لحقوق الإنسان، وهناك قيم عالمية تطورت في العالم عبر القرون، وخاصة أثناء العقود الأخيرة؛ ولا بد من تنفيذها واحترامها.

ومن حسن الحظ أن سلوفينيا خرجت في مرحلة مبكرة من الأزمة اليوغوسلافية، وأرست استقلالها منذ أربع سنوات؛ ولدينا الآن دولة مزدهرة ذات أداء ديمقراطي جيد وتنمية اقتصادية جيدة جدا.

جهود من الأفراد والمؤسسات. ولكن يبقى واضحا أن العالم عليه أن يجد ردودا للتحديات الجديدة.

والحالة في البوسنة والهرسك مثال حي على ذلك. إنها قضية هامة في حد ذاتها، ولكنها أيضا سابقة بالغة الأهمية سيرجع إليها في المستقبل. إن استجابة العالم للحالة في يوغوسلافيا السابقة كانت بطيئة. والدبلوماسية الوقائية فشلت في هذه الحالة، مثلما فشلت في أزمات أخرى، نتيجة للسلوك المألوف الذي سلكه معظم الساسة الذين اعتادوا إعطاء الأسبقية في اعتباراتهم للأوضاع والمشاكل المحلية. ولكن في حالة البوسنة والهرسك نرى للمشكلة بعدا آخر بالغ الأهمية، فحلها أو عدم حلها مسألة لها تأثيرها على المستقبل.

فكيف سيتطور عالم ما بعد الحرب الباردة؟ هل سيكون هناك تنسيق دولي فعال، وفي إطار الأمم المتحدة أساسا، لمعالجة المشاكل والأزمات أم إننا سنعود إلى التقسيم القديم للعالم ولأوروبا: تقسيمه إلى مجالات مصالح فيما بين القوى الكلاسيكية، أي مجالات المصالح التقليدية لأهم البلدان؟

ومن الواضح أنه في حالة البوسنة والهرسك كان هناك مزيج ما بين النهجين. كان هناك جهد دولي في إطار الأمم المتحدة، وكانت هناك خلافات فيما بين بعض الدول الكبرى التي اختلفت آراؤها حول هذه الحالة. والبوسنة والهرسك هي المكان الذي بدأت منه الحرب العالمية الأولى، حينما سعت الدول الأوروبية القديمة إلى توسيع مناطق مصالحها. وكانت يوغوسلافيا المكان الذي تلتقي عنده مصالح كثيرة والذي وقعت فيه فظائع وأعمال قتل كثيرة أثناء الحرب العالمية الثانية. وهناك بعض المؤشرات التي تدل على أن المجتمع الدولي لم يتغلب تماما بعد على هذه الانقسامات والتأثيرات التاريخية.

ومن ناحية أخرى، لا يمكن أن نقول إن هذا النهج التاريخي كان غالبا في معالجة الحالة في البوسنة والهرسك. فقد اتخذت أيضا إجراءات دولية قوية باسم النظام العالمي والقيم العالمية، وباسم حماية حقوق الإنسان، وباسم حماية حقوق جميع الأمم. ومن المشجع تماما أننا شهدنا في الآونة الأخيرة نشاطا جادا بحق، وخطة سلام جادة للغاية. والنشاط الدبلوماسي المقتزن بالعمل العسكري اللازم، وفر لأول مرة فرصة حقيقية لوقف الحرب والقتل في البوسنة

وأود أن أعرب للأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، وهو رجل من منطقتنا ورجل سلام، عن أعمق تقديرنا على إسهامه في تحقيق السلام العالمي بشكل عام والسلام في الشرق الأوسط بشكل خاص.

غدا، سيصلي الشعب اليهودي في يوم الغفران.

(تكلم بالعبرية، والترجمة الشفوية عن النص الذي قدمه الوفد بالانكليزية)

"في كتاب الحياة: البركات، والسلام، والحياة الطيبة، والقرارات الصالحة، والخلاص، والعزاء. عسى أن تذكروا وأن تدوم ذكراكم"

(تكلم بالانكليزية)

إننا نصلي للبشرية جمعاء، وللعالم بأسره.

إن الأمم المتحدة، بالنسبة لنا، ليست مجرد مكان للصلاة وليست بالتأكيد منصة للخطابات. إننا نأتي إلى هنا لنعرب عن اقتناعاتنا ونعلن عن التزاماتنا. ففي بياننا في عام ١٩٨٧، قلت بالنيابة عن دولة إسرائيل:

"وجدنا أن الرئيس مبارك يبني حياة أفضل لشعبه ويشيد الجسور من أجل إحلال السلم الشامل في المنطقة." (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والأربعون، الجلسات العامة، الجلسة ١٧، الصفحات ١٨ - ٢٠)

واليوم تتحول مصر، في ظل قيادة الرئيس مبارك، إلى مركز للتنمية الإقليمية وهي توشك أن تستضيف أول مصرف إقليمي للتنمية.

وفي البيان ذاته، قلنا:

"المؤتمر الدولي هو المدخل الذي يفضي إلى المفاوضات المباشرة. ومتى انعقد المؤتمر، ينبغي أن يؤدي في الحال إلى إجراء مفاوضات ثنائية وجها لوجه." (المرجع نفسه، الصفحة ٢٦)

وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، عقد مؤتمر مدريد.

وفي عام ١٩٩٢، أعلننا مرة أخرى:

وسلوينيا تعتبر من أفضل البلدان، التي تمر بمرحلة انتقال إلى النظام السوقي والديمقراطي، إن لم تكن أفضلها جميعا. كما أننا مستعدون للمساهمة في بناء المؤسسات الدولية، وفي إيجاد التنسيق الذي يؤدي إلى استقرار أكبر في العالم. ونرى مستقبلنا في الانضمام إلى مؤسسات دولية مثل منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي. ذلك أننا ننظر إلى تلك الهيئات لا باعتبارها مؤسسات اقتصادية أو دفاعية فحسب، بل أيضا باعتبارها مؤسسات من واجبها أن تكفل المزيد من الاستقرار في العالم، والمزيد من الديمقراطية، ومن تطوير المبادئ العالمية لحقوق الإنسان الفردية والجماعية.

ولكن بوسعنا أن نرى أن الطريق ليس سهلا. فمازلنا نواجه، حتى في منطقتنا، بعض مخلفات الماضي. وهذا سبب آخر لإصرارنا على أن يحترم الجميع، وليس فقط البلدان الأصغر والأضعف، مبادئ العلاقات الدولية والديمقراطية والقيم العالمية. فهذا هو الضمان الوحيد للسلام والاستقرار الدوليين. ومن الواضح أننا إذا ما شرعنا في تصحيح الماضي والحاضر على أساس بعض ميول السيطرة التقليدية، فلن يكون هناك سبيل إلى ضمان استقرار العالم في المستقبل. والحل إنما يكمن في التغلب على هذه الممارسات والمواقف، وإرساء التعاون الدولي والسلام والاستقرار على أساس احترام كل منا للآخر، واحترام حقوق الإنسان العالمية.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية سلوفينيا على البيان الهام الذي أدلى به توا.

اصطحب السيد يانيز درنوفسك، رئيس وزراء جمهورية سلوفينيا، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): المتكلم التالي وزير خارجية إسرائيل، السيد شمعون بيريز، وأعطيه الكلمة.

السيد بيريز (إسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أهني السيد فريتاس دو أمارال على انتخابه لمنصب رئيس الجمعية العامة. ويسعدنا أن نرى انتخاب ممثل للبرتغال، وهو بلد تكن له إسرائيل كل الاحترام، لشغل هذا المنصب الرفيع.

ثلاث سنوات وخمسة وعود: تم الوفاء بها جميعا. وأود أن أنتهز هذه المناسبة لأتوجه إلى السوريين ولأتوجه إلى اللبنانيين كي أطلب منهم الكف عن الوقوف موقف المترددين والسلوك مسلك الهائمين. عليهم أن ينظروا إلى هذا السجل فيأتون إليه ويتابعونه. لقد قال رئيس سوريا أنه تعلم من التجربة أنه لا يمكن للمرء أن يحقق السلام إلا بالمفاوضات العسكرية وبجعل الأمن البند الرئيسي على جدول الأعمال. آسف: لقد أثبتت التجربة أننا نستطيع تحقيق السلم من خلال المفاوضات على جميع المستويات، مفاوضات تغطي جميع القضايا دون استحياء ودون كلل فإذا اجتمع القادة ولم ينجحوا في أول اجتماع صار عليهم أن يجتمعوا مرة أخرى. فكيف يكون من الخطأ أن يعملوا نهارا وليلا، بلا توقف، متوخين أفكارا جديدة ونهجا جديدة؟ إنهم لا يمكن للقادة أن يضيعوا وقتهم؛ ولكنهم يمكن أن يضيعوا وقت الشعب - ثروته، وسعادته، وفرص الجيل الجديد.

كما أننا لا نقول لجميع بلدان الشرق الأوسط، إنما نريد شرق أوسط جديدا، بل نقول إنما نريد شرق أوسط ينضم إلى عصر جديد - من أجل صالح شعبيكم انتم لا من أجل صالح إسرائيل. إن إسرائيل في وضع حسن لأننا لم نعد نعيش في عالم تسوده امبراطوريات القوة ومستعمرات الفقر. إن الفقر والظلم أصبحا من صنع محلي، لا مفروضين من الغير. والخيار متروك لكل بلد في أن يصبح حرا ومزدهرا وديمقراطيا، مثل البلدان الكثيرة التي فعلت ذلك في فترة قصيرة نسبيا في آسيا، وأمريكا اللاتينية، وبعض البلدان في إفريقيا. إن الخيار في يده، والفرصة متاحة أمامه لا لمجرد بناء عالم مختلف وإنما لتعريف شعبه بالعالم الجديد.

وبالنسبة لنا، الولايات المتحدة ليست امبراطورية قوة. ونحن لا نخشى الولايات المتحدة. فالولايات المتحدة بالنسبة لنا امبراطورية سلام. إنما بحاجة إلى الولايات المتحدة. وروسيا، بالنسبة لنا، تمر في عملية تحول. وستظل روسيا عظيمة ولكنها ستصبح شيئا مختلفا. وبالنسبة لنا، نحن نرحب بالإسهام الذي تقدمه أوروبا للبلدان الأخرى الواقعة في شرقها وجنوبها وبعقد مؤتمر برشلونة لتقديم الأموال والخبرة اللازمة لبناء حياة جديدة لشعوب البحر الأبيض المتوسط. ونحن سعداء لأن اليابان توسع من نطاق آفاقها الاقتصادية وتفهمها وانها تقدم إسهامها كما تتمكن البلدان الأخرى من أن تحذو حذوها. ونحن نأمل في أن

"فرصة اختيار مجلس إداري فلسطيني عن طريق انتخابات سياسية ديمقراطية، تمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة قدر مزدوج من الحرية: حرية التحكم في حياتهم، وممارسة تلك الحرية ... ديمقراطيا." (المرجع نفسه، الدورة السابعة والأربعون، الجلسات العامة، الجلسة ٢٠، الصفحة ٤٨)

وفي الأسبوع الماضي حققنا ما وعدنا به.

وأخيرا، في عام ١٩٩٢، أعلننا مرة أخرى من هذه المنصة:

"إننا، من الناحية الجغرافية، نعيش جنبا إلى جنب مع المملكة الأردنية، وما هو بديهي من الناحية الجغرافية ينبغي أن يصبح واضحا جليا من الناحية السياسية ... ونحن قادرون على أن نقدم إلى شعبينا على جنبي نهر الأردن السلم الكامل، وأن نجعل البحر الميت ينبوعا لحياة جديدة".

(المرجع نفسه، الدورة الثامنة والأربعون، الجلسات العامة، الجلسة ٦، الصفحة ٢٥)

وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، وبعد سنة واحدة فقط، وقع كل من الأردن وإسرائيل على معاهدة سلام.

وفي السنة الماضية قلنا هنا: "جميع بلدان الشرق الأوسط تواجه الخيار بين أمرين: أن تظل منقسمة سياسيا وراكدة اقتصاديا، أو أن تصبح متقدمة اقتصاديا ومنصفة سياسيا.

"... سنحاول أن ننشئ أدوات تخدم أغراض التنمية وهي: مصرف إقليمي، وقنوات للاستثمار الخاص، وإطار للتخطيط الإقليمي." (المرجع نفسه، الدورة التاسعة والأربعون، الجلسات العامة، الجلسة ١٠، الصفحة ١٦)

وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، عقدت في الدار البيضاء أول قمة اقتصادية للشرق الأوسط والشمال الإفريقي تحت الرئاسة البارعة لجلالة الملك الحسن الثاني. وفي نهاية هذا الشهر، ستعقد قمة ثانية في عمان تحت رعاية جلالة الملك حسين. وفي نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، سيعقد في برشلونة المؤتمر الافتتاحي الأول لأوروبا والبحر الأبيض المتوسط.

إننا نؤمن بأن قوة الحكم الأخلاقي تماثل في أهميتها المناورات والانتصارات العسكرية. لقد تخلينا عن أراض وأقمنا بدلا من ذلك اقتصادا يستند إلى العقول. وحاليا تزيد غلة إسرائيل من عقولها على غلة بعض البلدان الأخرى في منطقتنا من النفط.

وما نريده من الفلسطينيين هو أن يصبحوا ديمقراطيين، وأن يكافحوا العنف والإرهاب، ونحن نرسل لجيراننا رسالة بسيطة: إن ما نستطيع القيام به يستطيع الجميع القيام به.

لسنين عديدة، سادت أسطورة مؤداها أن الشمال الذي هو أبيض وثري ومستقر، هو وحده الذي يمثل قصة نجاح، بينما الجنوب محكوم عليه بالتخلف والفقر وعدم مواكبة العصر. إن ما يجري الآن في آسيا، حيث تجري حاليا أنصع الجهود الاقتصادية، وما يجري في أمريكا اللاتينية يبين لنا أن الاقتصاد لا علاقة له بالموقع الجغرافي أو لون البشرة. عليك أن تخرج بالخيار الصحيح وأن تخدم شعبك وأن تصنع مستقبلا جديدا.

إننا نقدم خبرتنا لكل من يطلبها - بانفتاح وأخوة. إننا لا نريد أن نسيطر على أحد، وبالتأكيد لا نريد أن نسيطر على اقتصاد أحد. إننا لم نتخل عن سيطرتنا على شعب لكي نكسب سيطرة على الأسواق. وإنما نحن ندعو جيراننا - ويسرنا أنهم قبلوا - إلى العمل على جعل الحدود الجديدة - لنقل بين الأردن وإسرائيل - لا حدودا من الألغام والأسوار العدائية، بل فرصة للإقدام على مشروعات مشتركة.

إن كل إحدود أفريقيا وكل الوادي الصحراوي الذي يفصل بين الأردنيين وبيننا سيصبحان، بمشيئة الله، مصدرا للعمل والتنمية. وسنبني فنادق ومدارس ومحطات لتحلية المياه ومتنزهات وسيكون الناس أحرارا في الانتقال بين مكان وآخر وسيتنافسون بغير كراهية وسيتعاونون بغير هيمنة.

نود أن نفعل نفس الشيء فيما يتصل بالخط الفاصل بيننا وبين الفلسطينيين: نريد أن نبني على طول الحدود في الضفة الغربية وقطاع غزة ثمانية مجمعات صناعية حتى لا يحتاج الفلسطينيون إلى عبور الحدود والمرور بنقاط التفتيش الإسرائيلية، بل أن يأتي العمل إليهم بدلا من ذلك، إننا سوف نستثمر معا وسوف ننمى معا.

تمد البلدان الأخرى الميسورة الحال في الشرق الأوسط، بما فيها بلدان عربية، يد المساعدة للأجزاء المحتاجة في منطقتنا.

واسمحوا لي أن أقول إنني أرى أن أكبر خطر هو امتزاج التكنولوجيا المتقدمة بالكراهية الدفينة، وامتزاج الأدوات الحديثة بوجهات النظر التي تمت إلى عهد الاقطاع، وأملنا الأكبر جميعا هو بذل جهد مضاعف من أجل احترام القيم الإنسانية والتعليم العصري.

إن إسرائيل عن نفسها في وضع جيد. نحن أقوياء عسكريا: وأنا لا أنكر هذا. ولدينا اقتصاد ممتاز. اقتصاد دعامة العقول لا الموارد المادية. لقد استوعبنا أعدادا كبيرة من المهاجرين اليهود من البيض ومن السود، البيض الآتين من روسيا والسود الآتين من أثيوبيا، والناس لا يستطيعون أن تفهم ما الذي وضع إسرائيل في هذا الوضع الحسن نسبيا.

لقد تحقق هذا أولا بفضل العودة إلى الخيار الأخلاقي. فبحلول هذا العام - أو على أقصى تقدير في بداية العام القادم - لن يظل فلسطيني واحد تحت حكمنا. وللمرة الأولى في تاريخ الشعب الفلسطيني يقوم الشعب الفلسطيني بتعليم أطفاله الآن دون تدخل من جانبنا أو من جانب أي جهة أخرى. لم يجبرنا أحد على ذلك. لسنا ضعفاء. ولسنا فقراء. ولسنا واقعين تحت ضغط. إننا ما زلنا نتعرض للخطر لأن الإرهاب ما زال مستمرا. والمقاطعة العربية لا تزال مستمرة.

وفي بلدنا توجد معارضة قوية لما نقوم به. وما زال علينا أن ننفق جزءا كبيرا من ميزانيتنا لتحقيق السلام - وعلى الرغم من كل ذلك قررنا أن نختار خيارا أخلاقيا هو ألا نسيطر على شعب آخر. قلنا أمام هذه الجمعية أن هذه هي نيتنا. وقد حققناها بالفعل، وعلى الرغم من صعوبة ذلك، من الناحية السياسية في الداخل، لأننا كحزب قد نكسب تاريخيا لكننا في الوقت نفسه قد نخسر سياسيا - بيد أن كسب السلام في نظرنا أهم من كسب الانتخابات. إن المرء ليتساءل ما فائدة انتخابك إن أنت لم تستخدم الولاية التي أعطاه لك الشعب من أجل أن تغير مجرى تاريخ بلدك بأسلوب أخلاقي متزن؟

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية لاندونيسيا سعادة السيد علي العطاس.

السيد العطاس (لاندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود بالنيابة عن الوفد الإندونيسي أن أقدم تهانينا إلى السيد فريetas دو أمارال، ممثل البرتغال، على انتخابه رئيسا للدورة الخمسين للجمعية العامة. ونحن على ثقة بأننا، تحت توجيهه البارع، سنحرز تقدما كبيرا في أعمالنا.

وأود أن أقدم تقديرنا العميق إلى سلفه البارز، السيد أمارا إيسي، ممثل كوت ديفوار، على الطريقة المثالية التي ترأس بها الجمعية في الدورة الماضية.

وأود كذلك أن أشيد بأميننا العام الموقر، السيد بطرس بطرس غالي، على مساعيهِ المتفانية سعيًا لتحقيق أهداف ميثاق الأمم المتحدة، وعلى جهوده التي لا تكل في خدمة قضية السلام والتنمية.

إننا نحتفل بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة في أخرج وقت من تاريخ البشرية. وفي فترة ما بعد الحرب الباردة هذه، تواجهنا تغيرات عالمية بالغة العمق والضخامة حتى أننا بالكاد بدأنا نفهم بعض تشعباتها. ولقد ولدت هذه التغيرات تحديات واتجاهات متضاربة في العلاقات الدولية، مما ألقي بظلال قاتمة على عالمنا المعاصر وكثف من شعورنا بعدم اليقين ونحن نقف على عتبة قرن جديد. ومن جانب آخر، فإن الشعور المتزايد العمق بشدة الترابط القائم في عالمنا قد حفز الدول إلى استحداث معايير للتعاون تكون أكثر عدلا وتحقيق الفائدة المتبادلة - وهذا مما يوفر لنا باعثا جديدا للأمل. ومن اللائق حقا، في هذه الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، أن يكون الأمل هو الشعور السائد في العالم اليوم، تماما مثلما كان الأمل في عالم أكثر سلاما وتسامحا، هو الأمل الذي أوحى بتأسيس الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو قبل نصف قرن من الزمان.

فما كادت الحرب العالمية الثانية تنتهي، حتى سعى المجتمع الدولي في ذلك الوقت إلى إنشاء منظمة عالمية "تنقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب" وذلك بإيجاد نظام للأمن الجماعي يقوم على نبذ استعمال القوة "في غير المصلحة المشتركة"، وعلى المبادئ

إن بناء اقتصاد أفضل هو أفضل ضمان للسلام. وفي حقيقة الأمر، لا يمكن أن يكون هناك تعاون اقتصادي إذا غاب التفاهم السياسي. وفي الآونة الأخيرة، وبينما نتفاوض، أنشأنا في الضفة الغربية ثلاث مناطق حسب حساسيتها الأمنية - المنطقة ألف والمنطقة باء والمنطقة جيم. ثم انتقلنا إلى المياه والكهرباء وطلبنا من المياه والكهرباء أن تخضعا لحكمتنا السياسية، بيد أن المسؤولين عن الكهرباء والمياه قالوا لنا انهما لا تفرقان بين المناطق ألف وباء وجيم، فالمياه تجري حسب الطبيعة وليس حسب الاتفاقات الوضعية، والتيار الكهربائي لا يتوقف عند المنطقة ألف أو المنطقة باء أو المنطقة جيم. بل يخدم الجميع.

وفي الوقت الحالي، في الشرق الأوسط كما في غيره من المناطق لم يعد التمييز أيديولوجيا أو دينيا أو قوميا. هناك تمييز واحد فقط بين اقتصاد قديم ضعيف متخلف، وعصر جديد تقوم فيه الاقتصادات على التكنولوجيا وعلى العلم وحيث المورد الطبيعي هو المدارس التي تعلم الأطفال وليس مناجم الخليج. إن المرء بوسعه أن يؤجل اختياره لكنه لا يمكن أن يفلت منه.

وهدفنا هو إحلال السلام كي تخدم شعبنا؛ والحصول على التعليم كي نعد أولادنا للاستفادة من العصر الجديد، وللوقوف على قدم المساواة مع الآخرين والتنافس مع غيرهم من الأولاد. ولا يمكن للسلام أن يبقى سلاما بين القادة؛ يجب أن يصبح سلاما للشعب الآن وفي المستقبل.

ولقد بدأت كلامي بالحديث عما حدث في ثلاث أو أربع سنوات قصيرة. إنها ثورة. إنها بداية. وينبغي لنا ألا نتوقف في منتصف الطريق. فليتضرع كل شخص إلى الله باللغة التي يعرفها. وليحترم كل شخص تقاليده وتراثه. وليحترم كل شخص التجربة الخاصة لأي شعب من الشعوب وأي أمة من الأمم. ولكن فلنتخل جميعنا عن الحقد الذي لا لزوم له، والشك الذي لا حدود له. ولنكف عن حصر أنفسنا خلف حاجز العقائد القديمة والتحيز الفظيع. فلنكن عونًا للشعب وللمستقبل. وبذلك توفر سنوات للأمم المتحدة الـ ٥٠ لا مجرد ٥٠ سنة من دون حروب، وإنما أيضا خمسين سنة مقبلة من السلام والازدهار.

بمثابة الأداة الأساسية لتحسين ظروف البشر من خلال السعي من أجل تحقيق السلام والتنمية.

والأمم المتحدة رغم القيود المفروضة على نظامها للأمن الجماعي، قامت بعدد كبير من عمليات حفظ السلام وصنع السلام. إننا نسلم بأن جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام لم تكن كلها ناجحة، ولكنها دعمت دوماً تقدم المفاوضات فيما بين الأطراف المتصارعة. وفي هذه العملية وسعت الأمم المتحدة من معنى حفظ السلام بما يتجاوز مجرد حاجز محايد ليشمل حماية المعونة الإنسانية، وحماية اللاجئين والنازحين بالإضافة إلى تقديم المساعدة للبلدان التي تجري الانتخابات. وحتى النكسات والمصاعب التي واجهت عمليات حفظ السلام ولدت أفكاراً مفيدة يمكن أن تساعد على ضمان نجاح الجهود المماثلة في المستقبل.

وبتطبيق "خطة للسلام" وملحقها، نتوقع تقدماً إضافياً، ليس فحسب في حفظ السلام ولكن أيضاً في الدبلوماسية الوقائية وبناء السلام فيما بعد الصراع والدور التكميلي للمنظمات الإقليمية في صيانة السلام والأمن. ومما يثلج صدورنا أن تستكمل خطة للسلام بـ "خطة للتنمية"، التي لن تعزز فقط قدرة الأمم المتحدة على العمل في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ولكنها ستيسر أيضاً وضع أسس مشاركة عالمية من أجل التنمية.

بيد أن الأمم المتحدة أكثر من مجرد محفل لصيانة الأمن وحل الصراعات وحفظ السلام. فقد عملت المنظمة، ووكالاتها المتخصصة ومؤسساتها ذات الصلة في طائفة ضخمة من الأنشطة تؤثر على كل جانب من حياة البشر في جميع أنحاء العالم.

ولهذا، من المؤسف كثيراً أن نلاحظ أن أشد الأزمات المالية في تاريخ الأمم المتحدة تلقي بظلالها الكثيفة على الذكرى الخمسين. وبصفة خاصة، إن عجز دولة كبرى واحدة عن الوفاء بالتزاماتها بالامتناع عن دفع الاشتراكات المترتبة عليها قانوناً لا يتعارض مع المادة ١٧ من الميثاق فحسب، بل إنه دفع المنظمة أيضاً إلى حافة العجز عن الوفاء بالتزاماتها المالية. وقد أدت هذه الحالة المتدهورة بالأميين العام إلى أن يحاول حل الأزمة بإرجاء دفع مستحقات البلدان المساهمة بالقوات. وهذا يمثل عبئاً مجحفاً على تلك البلدان ويعاقب البلدان النامية بينها بصفة خاصة. ولو استمرت هذه الحالة دون اتخاذ تدابير فعالة وعاجلة

الأساسية المتمثلة في المساواة السيادية، والحرية، والعدالة، وحكم القانون. وهذا الرؤيا المشرقة لم تتحقق، لأن الحرب الباردة سرعان ما وقعت بين كتلتين عسكريتين وأيديولوجيتين انخرطتا في سباق على السيطرة. فتسببت سياسات الاعتماد على القوة، والسعي إلى الهيمنة، وكسب مجالات النفوذ في شلل نظام الأمن الجماعي. ولعل هذا يفسر السبب في عدم تمكن الأمم المتحدة من منع وقوع ما يزيد على ١٥٠ صراعاً مسلحاً اندلعت بعد إنشائها في أنحاء مختلفة من العالم، موقعة خسائر مروعة في الأرواح البشرية، وتدميراً مادياً فادحاً. وهذا يفسر أيضاً إلى حد ما استمرار وجود مظالم واختلالات في العلاقات الاقتصادية الدولية.

ولم يمض على إنشاء الأمم المتحدة سوى عقد عندما اجتمع في باندونغ الجيل الأول من زعماء آسيا وأفريقيا، استجابة منهم للآثار المنهكة المترتبة على الحرب الباردة وللمشاكل التي كانت تكتنف العالم في ذلك الوقت، وتعبيراً عن روح جديدة تتأكد بها من جديد المثل والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، والتي ينبغي أن تحكم العلاقات فيما بين الدول، كبيرها وصغيرها. وهكذا، وضع قادة آسيا وأفريقيا في عام ١٩٥٥ "مبادئ باندونغ العشرة" التي تضمنت مبادئ أساسية للعلاقات فيما بين الدول وفقاً لروح ميثاق الأمم المتحدة.

إن البذور التي زرعت في باندونغ تجددت في بلغراد بعد ست سنوات مع التأسيس الرسمي لحركة عدم الانحياز. ومنذ ذلك الحين، أصبحت الحركة قوة معنوية وسياسية توفر رؤياً بديلة لسياسات التكتل السائدة في الحرب الباردة. ووفقاً لتلك الرؤيا، أسهمت الحركة في انتصار قضايا من قبيل الكفاح على نطاق عالمي ضد الاستعمار، والاتجاه المناهض للعنصرية المؤسسية، ولا سيما الفصل العنصري؛ والدعوة إلى نزع السلاح النووي الذي أصبح أخيراً في طريقه إلى التحقق؛ ومؤخراً، إطلاق الشراكة العالمية من أجل التنمية. وليس من قبيل المصادفات أن تكون هذه القضايا نفسها مدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة لأن حركة عدم الانحياز خاضت كفاحاتها من أجل المبادئ والأفكار الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ودافعت عنها في إطار الأمم المتحدة ومن خلال عملياتها ومؤسساتها وأكدت عليها في "داسا سيلان" باندونغ. وليس هناك شك في أن الأمم المتحدة كانت

لحل هذه المشكلة، فإن عمليات حفظ السلام ستتوقف وستعرض جميع مساعيها لصيانة السلام والأمن للخطر. وتمثل الذكرى الخمسون بالنسبة لنا فرصة لمعالجة هذه المسألة الأساسية - مسألة عجز الأمم المتحدة عن الوفاء بالتزاماتها المالية، وعلينا أن نعالجها على أعلى مستوى سياسي، بما في ذلك إمكانية اللجوء إلى خطط ضريبية ابتكارية شاملة.

وتعطي إنجازات الأمم المتحدة خلال العقود الخمسة الماضية دليلاً دامغاً على ضرورة تعزيز التعاون المتعدد الأطراف، وإننا نؤمن بأن الأمم المتحدة يمكن أن تكون أداة أفضل للتعاون المتعدد الأطراف إذا عملنا بتصميم وحزم أكبر على تصحيح أوجه قصورها من خلال عملية شاملة لإعادة الهيكلة والإنعاش وإضفاء الطابع الديمقراطي.

ولهذا يشعر وفدي بالامتنان لاتخاذ خطوات لإعادة تنشيط دور الجمعية العامة، بما في ذلك إعادة تنظيم هيكل لجانها وتبسيط جدول أعمالها لتحقيق قدر أكبر من الفعالية والكفاءة.

وتعتقد إندونيسيا أن عضوية مجلس الأمن، بما في ذلك العضوية الدائمة، ينبغي زيادتها كي تعبر عن الحالة الدولية المتغيرة منذ عام ١٩٤٥ وتأخذ في الاعتبار مصالح وشواغل البلدان النامية، التي تمثل أغلبية مطلقة في المنظمة. ومن المفارقات المذهلة أن أوروبا ممثلة بالعضوية الدائمة في المجلس بأكثر من اللازم، وأن آسيا غير ممثلة بقدر كاف وأن أفريقيا وأمريكا اللاتينية لا تمثيل لهما إطلاقاً. ونرى أيضاً أن اختيار أعضاء دائمين إضافيين ينبغي أن يتم لا على أساس التمثيل الجغرافي المنصف فحسب ولكن أيضاً على معايير موضوعية مثل الثقل السياسي والاقتصادي والديموغرافي للبلد، وقدرته وسجله الثابت في الإسهام في تعزيز السلام والأمن والتنمية، سواء على الصعيد الإقليمي أو العالمي، والتزامه بتحمل المسؤوليات التي تنطوي عليها العضوية الدائمة. وقد يكون من المناسب زمنياً، ومن الملائم أيضاً، أن يجري استعراض للطريقة التي يمارس بها حق النقض من أجل التقليل من استخدامه التعسفي وضمان عملية لاتخاذ القرارات أكثر ديمقراطية.

من بين التحديات الرئيسية التي لم تتغلب عليها الأمم المتحدة قبل ذكرهاها الخمسين عملية نزاع السلاح العام ولا سيما في بعده النووي. ولقد اتخذ مؤتمر

استعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٩٥ ثلاثة قرارات هي، بالتحديد، تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى، وتعزيز عملية استعراضها، والموافقة على مبادئ وأهداف معينة لمنع الانتشار ونزع السلاح. بيد أن المؤتمر لم يدرس الاختلالات الكامنة في المعاهدة نفسها. ولم يهتم بقدر كاف بالقضايا التي اعتبرت منذ زمن طويل كعناصر حيوية لنظام عدم الانتشار. وتمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى أزال عنصر الإلحاح من الالتزامات التي تنص عليها المادة الثالثة منها، مما قد يعطي الشرعية لوجود الترسانات النووية القائمة ويكرس المزيد من تحديتها. ومن ثم، فإن قائمة الأولويات التي تنادي بها في مجال نزع السلاح ينبغي أن تظل مستهدفة لإجراء تخفيضات عميقة في تلك الترسانات بغية إزالتها بصفة كاملة في النهاية، وكبح جماح الانتشار الأفقي والرأسي للأسلحة النووية، وحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة، وضمان التطبيقات السلمية للتكنولوجيا النووية على أساس يمكن التنبؤ به على المدى البعيد، واستهلال مفاوضات لإبرام اتفاقية دولية بشأن الضمانات الأمنية للدول غير النووية، واختتام المفاوضات الجارية بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب.

وهذا هو السياق الذي شجبنا فيه التجارب الجوفية التي أجرتها فرنسا والصين، لا لاعتبارات صحية وبيئية فحسب ولكن أيضاً لأنها تتعارض مع روح مؤتمر ١٩٩٥ لاستعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتقوض الجهود المبذولة لإبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب. ولئن كنا نحث الدول النووية على الامتناع عن إجراء تجارب أخرى، فإننا نرى من الحتمي أن تتوجه الجهود المتضافرة العادلة الآن صوب تحقيق معاهدة تحظر التجارب النووية في جميع البيئات وفي جميع الأوقات، دون أية ثغرات أو استثناءات في موعد أقصاه نهاية عام ١٩٩٦.

ربما تكون أكبر مأساة في العصر الراهن تلك التي لحقت بشعب البوسنة والهرسك. إن العدوان الوحشي الذي ارتكب ضد هذه الدولة المستقلة العضو في الأمم المتحدة والمجازر و "التطهير العرقي" لشعبها أصابت العالم كله بصدمة. والبوسنة والهرسك، بعد أن أنكر عليها حقها المشروع في الدفاع عن النفس نتيجة لحظر أسلحة ظالم، تواجه الآن آفاق تفكيك مجتمعتها المتعدد الثقافات والمتعدد الأعراق والمتعدد الأديان،

لمجلس فلسطيني، مما يمهّد الطريق إلى التسوية النهائية للبعد الفلسطيني الإسرائيلي من الصراع العربي الإسرائيلي. وترحب اندونيسيا بالاتفاق باعتباره إنجازاً هاماً في عملية الشرق الأوسط السلمية. ولكن المسار إلى السلام الدائم لا يزال يواجه عقبات وتحديات رئيسية مثل المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وعدم حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بعد انقضاء خمسين عاماً على إجبارهم على ترك ديارهم، ووضع القدس الشريف. وفي الوقت نفسه يجب إحراز التقدم في المسارات الأخرى للمفاوضات العربية الإسرائيلية وهذا شرط لازم لأي تسوية شاملة لمسألة الشرق الأوسط. والضمّان الأخير لسلام عادل ودائم هو انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلة، بما فيها مرتفعات الجولان السورية والجنوب اللبناني.

ويقال إن الاقتصاد العالمي اليوم في أقوى أحواله منذ سنوات عديدة. ووفقاً لدراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٥ حقق الاقتصاد العالمي معدل نمو في النتائج بنسبة ٢ في المائة سنوياً. ولكن ارتفاع معدل الانتاج لم يرفع معه جميع الاقتصادات. ومن ثم، ورغم الوعود بانتعاش عالمي، ما زال أكثر من بليون شخص يعانون من العوز، وغالباً ما يعيشون في فقر مدقع. ويموت نحو ١٨ مليون شخص سنوياً بسبب الجوع وسوء التغذية ولأسباب مرتبطة بالفقر. والفجوة بين من يملكون ومن لا يملكون متواصلة الاتساع وقد تضاعف حجمها خلال العقود الثلاثة الماضية بين الأشد غنى الذين يمثلون ٢٠ في المائة والأشد فقراً وهم الباقون.

ويتزايد اتخاذ قرارات السياسة العامة التي تؤثر على البلدان النامية من قبل الوكالات أو المجموعات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومجموعة الدول الصناعية السبع. بل إنه يبدو أن الأمم المتحدة ذاتها تهمش الآن، إذ يستمر العهد بعملية اتخاذ القرارات بشأن القضايا الاقتصادية والمالية الدولية إلى مؤسسات بريتون وودز حيث مشاركة البلدان النامية فيها أقل إنصافاً. وليس سرا أن بعض البلدان تود إقامة نظام عالمي تصبح فيه إدارة التمويل والاقتصاد الكلي مجال قاصر على صندوق النقد الدولي، والاستراتيجيات الانمائية مجال قاصر على البنك الدولي، ومسائل التجارة الدولية مجال قاصر على منظمة التجارة الدولية.

وتدخل أسس سيادتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية المعترف بها دولياً.

فالدول الكبرى التي كان بوسعها من قبل أن تضع حداً لهذه المأساة خذلت العدالة والحل قائم على المبادئ، وقدمت بدلاً عن ذلك تبريرات لما يمكن أن يعتبر بجلاء سياسة المهادنة. والآن فقط وبعد انتظار مرير بادرت الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي بالعمل الحاسم. وعلى أرض الواقع يبدو أن شدة المعركة بدأت تنحسر، وفي الوقت نفسه تتكشف عملية سلمية جديدة يبدو أن لها مقومات البقاء. وترحب اندونيسيا بالاتفاقات التي تم التوصل إليها مؤخراً بين وزراء خارجية جمهورية البوسنة والهرسك وجمهورية كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والتي تألفت من مجموعة من المبادئ العريضة التي تحكم تسوية سلمية للصراع في البوسنة والهرسك. وبذا تكون التطورات قد دخلت مرحلة حاسمة، ومن الأهمية بمكان أن يضمن المجتمع الدولي ألا يفرض على البوسنة والهرسك أي سلام غير عادل أو غير قابل للتطبيق.

وفي هذا الصدد عرض الرئيس سوهارتو مساعي أندونيسيا الحميدة بغية تيسير الدخول في عملية سلمية على أساس إجراء مفاوضات مباشرة بين قادة الدول المشتركة مباشرة في الصراع. وينبغي إجراء هذه المفاوضات على أساس مبادئ أساسية معينة مثل التعايش السلمي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. وأي تسوية ينبغي أن تراعي قرارات الأمم المتحدة القائمة ومقترحات التسوية المطروحة وأن تنطوي على الاعتراف المتبادل من الدول التي كانت أجزاء من يوغوسلافيا السابقة وعلى احترام الحدود الدولية المعترف بها وعلى حماية الأقليات. ثم إن العملية ينبغي أن تتم على مراحل بدءاً بالمفاوضات المباشرة بين القادة أنفسهم وانتهاءً بمؤتمر دولي ذي هيكل ملائم يعقد بعد التوصل إلى الاتفاق على العناصر الأساسية للتسوية.

وفي الشرق الأوسط استمر السعي نحو السلام في اكتساب المزيد من الزخم. وقد تعزز إعلان المبادئ التاريخي الموقع قبل عامين بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في الأسبوع الماضي بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل والذي يدعو إلى توسيع نطاق الحكم الذاتي في الأراضي المحتلة وإلى انسحاب القوات الإسرائيلية على مراحل وإجراء انتخابات حرة

لها فرص كافية للوصول الى الأسواق الدولية والى الموارد المالية والتكنولوجيات الملائمة. وبينما نتوقع أن تخفف جولة أوروغواي من الأزمة عن طريق تحرير نظام التجارة الدولية فإننا نعلم أيضا أن نصيب الأسد من الفوائد سيكون للبلدان المتقدمة النمو. ويعزى هذا الخلل في التوازن الى الخسارة الكبيرة في المعاملة التفضيلية في التجارة التي كانت تعطى للبلدان النامية ومحدودية التقدم المحرز في رفع القيود المفروضة على الصادرات الزراعية، وفرض اشتراطات تجارية على أساس قوانين العمل والوسم البيئي وما الى ذلك. وإذا أريد أن تكون لنظام التبادل التجاري الجديد آثار إيجابية على البلدان النامية فينبغي التصدي بشكل متوازن لهذه المشاكل والاختلالات، والحفاظ على حقوق ومصالح البلدان النامية وخاصة أقل البلدان نمواً من بينها.

وفي غمرة اتجاهات تزايد العولمة وتكامل الأسواق المالية العالمية والمضاربات في فترات التكيف الوطني نحو الخصخصة، أصبحت البلدان النامية في موقف ضعيف على نحو متزايد. ومن بين البلدان النامية، تعاني البلدان الافريقية بوجه خاص من الحرمان، ذلك أن مشاكلها المتصلة بالديون الخارجية تحرمها بالفعل من تدفقات الاستثمار ومن ثم يتعين عليها الاعتماد على المساعدة الانمائية الرسمية الآخذة في الانكماش. وفي الوقت نفسه ما زالت التدفقات المالية السلبية تعوق جهودها الانمائية. ففي عام ١٩٩٤ وحده كان معدل استدانة القارة ضعف سائر البلدان النامية. ولذا يصبح من واجب المجتمع الدولي أن يعطي الأولوية في اهتمامه للحالة الحرجة في افريقيا.

ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، المعقود في كوبنهاغن في وقت سابق من هذا العام، أكد تصميم المجتمع الدولي على رفع المستويات العالمية للمعيشة ومعالجة مشاكل الفقر والبطالة والتكامل الاجتماعي. ويوفر الإعلان وبرنامج العمل الصادران عنه نهجا عمليا يمكن تطبيقه لتخفيف معاناة البشرية جمعاء والنهوض بالأحوال الإنسانية. والآن، يجب علينا أن نترجم الأقوال الى أفعال وأن نحقق ما يمكن بحق من إمكانيات الرخاء العالمي.

وثمة جزء لا يتجزأ من تلك العملية، ألا وهو تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل المعتمدين في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، الذي اختتم أعماله مؤخرا

غير أنني أرى أنه في ضوء توسيع دور البلدان النامية في الاقتصاد العالمي وتزايد الترابط بين الدول ينبغي تعزيز اشتراك البلدان النامية لا عرقلته. ويتطلب حل المشاكل الاقتصادية العالمية تكوين تشارك عالمي من أجل التنمية ولا يمكن صياغة هذا التشارك دون إقامة حوار وتعاون مستمرين بشأن القضايا الاقتصادية الرئيسية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. هذا هو السبب في أن حركة عدم الانحياز، بعد قمة جاكارتا حيث عادت التنمية الاقتصادية الى قمة جدول أعمالها، سعت الى العودة الى إقامة حوار بناء بين الشمال والجنوب على أساس المصالح المتبادلة والمنافع المشتركة والتقاسم المنصف للمسؤوليات. وقد حظي هذا النوع من الحوار بالترحيب في هذه الجمعية، ونحن نرجو أن تنضم اليه كذلك في الوقت المناسب عناصر أخرى فاعلة في عملية العولمة كالمنظمات غير الحكومية والشركات عبر الوطنية والمؤسسات المالية الدولية.

ومما يكسي نفس القدر من الأهمية تنشيط المؤسسات التي أنشأها ميثاق الأمم المتحدة قبل ٥٠ عاما لوضع الأسس الاجتماعية والاقتصادية للسلام. غير أن علينا أن نكفل أننا سنعزز في هذه العملية دور البلدان النامية في عمليات اتخاذ القرارات وتعزيز الطابع الديمقراطي للأمم المتحدة.

وفي هذا السياق ذاته عارضت فكرة إنشاء مجلس الأمن الاقتصادي ليحل محل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لأن من المحتم أن ذلك يحبط جهودنا الرامية الى إضفاء الطابع الديمقراطي على أداء الأمم المتحدة. أما عن الاقتراح القائم بأن ننهي عمل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) فإنني أرى العكس، لأن وجود هاتين الهيئتين حيوي لتحقيق تنمية متسارعة ومستدامة وموزعة بإنصاف وخاصة بالنسبة للبلدان النامية. فالأونكتاد منذ إنشائه قبل ٣٠ عاما ظل يسعى الى معالجة مظاهر الخلل وعدم الإنصاف في الاقتصاد العالمي ويعزز صوت ودور البلدان النامية في إدارته. واليونيدو أيضا أثبتت فائدتها الملموسة للبلدان النامية وبوجه خاص في جهودها الرامية الى تسريع تنميتها الصناعية. لذا فإن الأونكتاد واليونيدو ينبغي تعزيزهما لا السماح بتقليص أعمالهما أو إلغائهما.

ونحن نعتقد أن المشاكل التي تحتاج البلدان النامية في هذه الأيام كان بالإمكان تداركها لو توافرت

السيد أونغ هوت (كمبوديا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أهدي للسيد ديونغو فريتاس دو أمارال وبلده المجيد، البرتغال، تهاني القلبية على انتخابه لرئاسة الدورة الخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وأنا على يقين من أننا سنتمكن بموهبته وحنكته في القيادة من التصدي للتحديات الخطيرة التي نواجهها في عالم اليوم السريع التغير. وأود أن أؤكد له كامل تعاوننا.

وباسم مملكة كمبوديا، أود أن أضم صوتي إلى رؤساء الوفود الذين سبقوني إلى الواجب السار، وأجب الإعراب عن الشكر للسيد أمارا إيسي ممثل كوت ديفوار، رئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين، وعن الإعجاب بما قدمه من إسهام هائل على مدى عام مثمر وتاريخي.

كما تود مملكة كمبوديا أن تشكر السيد بطرس بطرس غالي الأمين العام على ما بذله من جهود دؤوبة وفعالة أسهمت إسهاما كبيرا في نجاح هذه المنظمة. ونحن جميعا على بينة من الإنجاز العظيم الذي حققه الأمين العام في معالجته لمشكلة كمبوديا. وإن بلدي لفخور به أشد الفخر. والفضل في أن كمبوديا تنعم الآن بالسلام والحرية والديمقراطية إنما يعود إلى ممثلي جميع الدول الأعضاء الذين أسهموا معنا إسهاما كبيرا في عملية السلام هذه. وتود كمبوديا بوجه خاص أن تشيد بشجاعة أفراد عمليات حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة الذين فقدوا أرواحهم في سبيل السلام والحرية على التراب الكمبودي إلى جانب الآلاف من المواطنين الآخرين.

وتعمل حكومة كمبوديا الملكية بتعاون وثيق مع الأونرابل بني ويديونو الممثل الخاص للأمين العام في كمبوديا. فلوجوده أهمية قصوى بالنسبة لكمبوديا. إنه يؤدي واجبه ببراعة فائقة، وهو موضع جل تقدير حكومة كمبوديا وشعبها.

وتقدر مملكة كمبوديا حق التقدير عمل الأونرابل القاضي مايكل كيربي، الممثل الخاص للأمين العام لحقوق الإنسان في كمبوديا. فمن خلال التعاون الوثيق والمشاورات المنتظمة معه ومع مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان يجري اتخاذ الخطوات اللازمة لتحسين حالة حقوق الإنسان في البلد. وإن كمبوديا ما زالت تدعم وجود مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وعمله.

في بيحين. فبدون تمكين المرأة وتحسين حالتها بأن تتاح لها فرص الوصول إلى الموارد الاقتصادية والتعليم وعمليات صنع القرار في جميع الميادين وعلى جميع المستويات، لن يتسنى إحراز التقدم على طريق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للبشرية. ومن ثم تقتضي الضرورة منا أن نهئى بيئة تفضي إلى مشاركة المرأة على الوجه الأكمل في عملية التنمية باعتبارها عنصرا فاعلا فيها، ومستفيدا منها أيضا، إذا أردنا أن نمضي قدما في جهودنا الرامية إلى تحقيق النمو الاقتصادي المتواصل والتنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية.

ويتسم الاحتفال بالذكرى الخمسين للأمم المتحدة بأهمية خاصة بالنسبة لنا في اندونيسيا حيث يتوافق مع احتفالنا أيضا بالذكرى الخمسين لإعلان استقلالنا. وهذا بالنسبة لنا ليس مجرد مصادفة، بل يشكل أيضا تلاقيا للمثل العليا والقيم. فليس من قبيل المصادفة أن يتبنى ميثاق الأمم المتحدة ودستور اندونيسيا نفس المبادئ والأهداف، كالاستقلال والعدالة الاجتماعية والمساواة والالتزام بالسلام. كما أن الأمم المتحدة واندونيسيا بزغت من محنة الحرب العالمية الثانية والكفاح من أجل الاستقلال تواقيتين إلى السلام العالمي وأملت في، وهو السلام الذي لا يستمد إلا من تقاسم البشرية جمعاء ثمار الحرية والعدالة.

ومنذ ذلك الحين اجتازت الأمم المتحدة، ونحن جميعا، أي الشعوب التي تتألف منها، محنة أخرى، ألا وهي الحرب الباردة والتغيرات العالمية الهائلة التي أعقبتها. ومرة أخرى، خرجنا من تلك المحنة بتطلع وأمل بأن السلام المتوخى في ميثاق الأمم المتحدة قبل خمسين عاما سيتحقق في زمننا. أما الفارق فهو أننا في هذه المرة لدينا خمسون عاما من الخبرة تضيء الطريق أمام مساعينا وتشحذ منظورنا إلى المستقبل. وفي هذه المناسبة، ونحن نعيد تكريس أنفسنا للرؤية التي يجسدها ميثاق الأمم المتحدة، فلنعقد العزم على الاستفادة من خبرتنا الجماعية في جهودنا المتواصلة الرامية إلى تعزيز حيوية المنظمة وتجديدها فهي أداة تحقيق أملنا.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن لصاحب السعادة السيد أونغ هوت، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي بكمبوديا.

وعلى الجبهة الاقتصادية، تعمل كمبوديا عن كثب مع المؤسسات المالية الدولية - خصوصا البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والمصرف الآسيوي للتنمية، والصندوق الفرنسي للتنمية - لضمان استمرار تنفيذ عمليتي التعمير والانتقال إلى الاقتصاد السوقي. وعلى الرغم من ظهور بعض الصعوبات خلال الفترة التي أعقبت الانتخابات مباشرة، فإن التقدم الذي تحقق حتى الآن في مجال التنمية الاقتصادية مشجع جدا. وطبقا لآخر تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي بتاريخ ١٥ ايلول/سبتمبر ١٩٩٥،

"أدى النظام المالي المحسن إلى قيام بيئة اقتصادية مستقرة بشكل متزايد كما يتضح من استقرار أسعار الصرف بعد التقلبات الكبيرة التي حدثت في السنوات السابقة".

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد غورياب (ناميبيا).

وبالنسبة للفترة من ١٩٩٥ إلى ١٩٩٧، تستهدف كمبوديا تحقيق معدل نمو بنسبة ٧ في المائة. وقد انخفض معدل التضخم من ٢٠٠ في المائة في الفترة السابقة للانتخابات إلى ٣١ في المائة عام ١٩٩٣ وإلى ١٨ في المائة عام ١٩٩٤. ومن المتوقع أن يقل معدل التضخم عن ١٠ في المائة عام ١٩٩٥. وترتبط هذه التحسينات بمواصلة الإصلاحات الهيكلية في القطاع المالي، والخدمة المدنية، والمؤسسات العسكرية والعامة. ومن المهم أن نلاحظ هنا أن قانون الخصخصة اعتمد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. وتقدر قيمة الاستثمارات الخاصة التي وافق عليها مجلس تنمية كمبوديا وأعطائها الصبغة الرسمية للفترة من آب/أغسطس ١٩٩٤ إلى أيار/مايو ١٩٩٥ بمبلغ ٢,٥ بليون دولار. في حين أن قيمة الاستثمارات الخاصة التي تمت الموافقة عليها خلال الفترة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٣ بلغت ٦٢١ مليون دولار.

ويسر حكومة كمبوديا الملكية أن تحيط علمكم، سيدي الرئيس، وعلم الجمعية العامة بأن البرنامج الوطني لتعمير كمبوديا وتنميتها قد أحرز تقدما كبيرا في تحديد السياسات والبرامج العامة والقطاعية للحكومة.

وساعد البرنامج القطري الأول لكمبوديا لسنة ١٩٩٤/١٩٩٥ الذي وضع في إطار برنامج الأمم المتحدة

فهو يقدم إسهامات وتوصيات ذات شأن من أجل تحسين الحالة بوجه عام في كمبوديا.

وإنه لمن عظيم الشرف والفخر لي أن أتكلم للمرة الأولى أمام الجمعية العامة في دورتها الخمسين بوصفي ممثلا لمملكة كمبوديا. لقد انقضى الآن ما يربو على عامين منذ أن تولت السلطة الحكومة الملكية بقيادة كل من رئيس الوزراء الأول صاحب السمو الأمير نورودوم راناريد ورئيس الوزراء الثاني سامديك هون سن. وقد تشكلت هذه الحكومة نتيجة لانتخابات ديمقراطية نظمتها الأمم المتحدة وأشرفت عليها. وهي نتاج الجهود المتعددة الأطراف التي بذلتها الأمم المتحدة في تعاون وثيق مع الشعب الكمبودي في ظل التوجيه والقيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك نورودوم سيهانوك فارمان.

وبتصميم الشعب الكمبودي، برزت مملكة كمبوديا اليوم بعد فترة طويلة سادها الدمار والحرب لتجد نفسها أمام العديد من التحديات ومن فرص بناء مستقبل أفضل. وفي العامين الماضيين أحرزت الحكومة الملكية تقدما هاما وأنجزت بعضا من أهم الأعمال في مجال بناء الأمة وبناء السلام والتنمية الاقتصادية.

وبعد أن أجريت الانتخابات برعاية الأمم المتحدة في أيار/مايو ١٩٩٣، ضم الحزبان السياسيان الرئيسيان جهودهما، وشكلا حكومة ائتلافية أثبتت قدرتها على العمل على نحو وثيق وبطريقة فعالة. ولم يكن تحقيق هذه الإنجازات ممكنا إلا بدعم المجتمع الدولي ومساعدته.

وببناء السلام استطاعت كمبوديا أن توطد على نحو متزايد ومستدام عمليات السلام والأمن والاستقرار التي تمثل شروطا ضرورية للتنمية الاقتصادية وبناء الأمة. ونحن نضطلع منذ فترة من الوقت بمهمة إصلاح القطاع العسكري والشرطة والإدارة بغية تحسين القطاعات العامة بحيث تتمكن من خدمة احتياجات ومصالح الشعب الكمبودي والقطاع الخاص. وفي نفس الوقت، تعمل الحكومة الملكية والجمعية الوطنية معا بشكل وثيق جدا من أجل جعل كمبوديا دولة تقوم على حكم القانون. وتركز كمبوديا الآن المزيد من الجهد والوقت والطاقة والأموال على بناء الأمة وتحقيق التنمية الاقتصادية. وفي هذا الصدد، فإن كمبوديا تعتبر دولة آخذة بأسباب الاكتمال الآن.

وفي كانون الأول/ديسمبر من هذا العام ستشارك كمبوديا لأول مرة في القمة التي ستعقدتها الرابطة في بانكوك بتايلند. ورحبت كمبوديا بحصول فييت نام على العضوية الكاملة للرابطة وبتطلعات لاو لأن تصبح عضوا كامل العضوية بحلول عام ١٩٩٧، وبانضمام ميانمار بصفة مراقب إلى معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرقي آسيا، وهي تتطلع إلى اليوم الذي تنضم فيه جميع بلدان جنوب شرقي آسيا لتصبح الرابطة مكونة من ١٠ دول. وفي الوقت نفسه، ترحب كمبوديا بالاتجاهات الإيجابية الأخيرة في استمرار التنمية والنمو في مجال التعاون الاقتصادي بين بلدان آسيا والمحيط الهادئ. ولئن كانت التنمية والنمو المستدامان في المجال الاقتصادي من الأمور بالغة الأهمية بالنسبة لنا جميعا، فإن من المهم أن تسخر التنمية لزيادة تعزيز السلام والاستقرار في العالم كله. ونظرا لأن الحلول طويلة الأمد تكمن في التنمية الاقتصادية واسعة النطاق، فإن كمبوديا تود أن تؤكد للجمعية العامة دعمها لمنظمة التجارة العالمية المنشأة حديثا.

انتقل الآن إلى قضية السلام العالمي والأمن الدولي. تشعر كمبوديا بقلق بالغ إزاء الحالة في أفغانستان. ونحن نؤيد التوصل إلى تسوية سلمية لكل من الصراع في البوسنة والهرسك والصراع في الصومال. فاستمرار الحرب في هذين البلدين ستكون له آثار وخيمة على الأمن الدولي.

وترحب كمبوديا ترحيبا حارا بالاتفاق الهام الذي أبرم بين إسرائيل والفلسطينيين يوم الأحد ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. ونحن نؤيد ونشجع استمرار جهود الشعبين الاسرائيلي والفلسطيني من أجل بناء السلام والحرية والوثام بينهما.

ويسعد كمبوديا جدا أن ترى السيدة أونغ سان سيوكي، زعيمة الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية في ميانمار، وقد أطلق سراحها في شهر تموز/يوليه الماضي عن طريق مجلس الدولة لاستعادة القانون والنظام. ونحن نرحب بهذا التحرك الأخير من جانب ميانمار.

ونلاحظ مع القلق الشديد الدور الذي يقوم به حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، فمئذ عشرة أعوام، كان عددهم ٤ ٠٠٠ فقط، أما وقد انفجرت

الإنمائي في تحديد ثلاثة مجالات ذات أولوية هامة هي: أولا، تحديث البلد وإعادة تشكيل هيكله؛ ثانيا، تخفيف حدة الفقر وتحقيق إدارة مستدامة للبيئة؛ وثالثا، الموارد الطبيعية.

وفي هذا الصدد، تود كمبوديا أن تشكر الأمين العام على مناشدته من أجل تنفيذ برنامج العمل لأقل البلدان نموا للتسعينات، لا سيما أهدافه الرئيسية الخمسة وهي: أولا، رفع عبء الديون؛ ثانيا، زيادة تدفق التمويل لأقل البلدان نموا؛ ثالثا، تهيئة بيئة تجارية أكثر مؤاتاة لهذه البلدان؛ رابعا، تشجيع المشاركة في هذه البلدان؛ خامسا، توفير بنية أساسية مناسبة داخل هذه البلدان.

وتتطور الحالة الاقتصادية والمالية في كمبوديا بشكل إيجابي، وقد تحققت معايير الأداء التي أقرتها الحكومة والمنظمات الدولية. وفي حين أن هذه دلالات طيبة لتحسين الحالة الاقتصادية في كمبوديا، فإن الفقر ما زال يمثل مشكلة رئيسية، خصوصا في المناطق الريفية، حيث تتحرك التنمية بخطى وثيدة. ومن العقبات التي تعرقل التنمية الريفية في بعض أجزاء البلد استمرار مشكلة الألغام البرية. ويعمل مركز العمل الكمبودي لإزالة الألغام بمساعدة دولية وثنائية من أجل جعل كمبوديا بلدا خاليا من الألغام البرية. وسيقتضي إنجاز هذه المهمة توفير الكثير من الوقت والجهد والدعم من المجتمع الدولي.

وفي هذا العام، انضمت مملكة كمبوديا رسميا إلى معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرقي آسيا. وقد أصبحت عضوا مراقبا في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، وهي الآن عضو في المحفل الإقليمي لهذه الرابطة. وتشترك كمبوديا بنشاط في تحسين وتوسيع نطاق روابطها مع جميع البلدان في سائر أنحاء العالم. وانضمت كمبوديا من جديد إلى مجتمع الأمم منذ عام ١٩٩٣ بسياساتها الانفتاحية والقائمة على التعامل الإيجابي، وهي تعمل الآن عن كثب مع بلدان أخرى من أجل تعزيز السلام العالمي والأمن الدولي. وتقيم مملكة كمبوديا في الوقت الحاضر علاقات دبلوماسية مع ٨٧ بلدا من جميع القارات.

واتخذت كمبوديا أيضا خطوات تستهدف تحقيق اندماجها الكامل في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا. ويجوز لها بوصفها عضوا مراقبا في هذه الرابطة أن تشارك في الاجتماعات الهامة التي تعقدتها الرابطة.

ونشيد بمهارة ورياسة صاحب الفخامة الرئيس سوهارتو رئيس جمهورية إندونيسيا أثناء السنوات الثلاث الماضية، كقائد لحركة عدم الانحياز.

ويسعد كمبوديا أن ترحب بالرئيس القادم لحركتنا، فخامة الرئيس أرنستو سامبير، رئيس جمهورية كولومبيا. ويود وفدي أن يؤكد له أنه سيلقى من كمبوديا التعاون التام. ونحن واثقون من أنه سيبقي حركتنا في بؤرة الأضواء على جدول الأعمال الدولي بأسلوب مفعم بالحيوية.

وإذ نحتفل بالذكرى الخمسين لإنشاء هذه المنظمة الهامة، وهي المنظمة التي ينبغي أن نفخر بها جميعا، تدعو كمبوديا إلى تدعيم وتعزيز الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة، وتحث على أن نشرع في السير نحو بناء السلام والوثام على مستوى العالم. ولنتذكر أن منظمنا أنشئت على أساس ذات الفكرة القائلة بمنع وإنهاء جميع المنازعات والآلام، ولنتذكر أيضا أن هذه الفكرة نفسها أصبحت ممكنة التحقيق في حالة كمبوديا. وأشعر بفخر شديد عندما أقول إن كمبوديا واحدة من قصص نجاح هذه المنظمة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية، أندورا، سعادة السيد مانويل ماس ريبو.

السيد ماس ريبو (أندورا) (تكلم بالقطالونية، الترجمة الشفوية عن النص الفرنسي الذي قدمه الوفد): أجد من واجبي أن أبدأ خطابي بشكر الرئيس السابق الوزير أمارا إسي، الذي بذل الكثير من أجل منظمنا أثناء العام الماضي، وبتهنئة الرئيس الحالي السيد ديفغو فريتاس دو أمارال. وبالنيابة عن شعب أندورا وحكومتها، أتمنى له النجاح التام وحسن الحظ في أداء مهمته العظيمة. ولا يخالجنني الشك في أن هذه الشخصية المتميزة التي تنتمي إلى شبه جزيرة ايبيريا، والتي أشعر نحوها بالاحترام العظيم والتقدير الأخوي، سوف تمسك بدفة القيادة لهذه الجمعية بيد قوية.

وعلى مدى الخمسين سنة الماضية، ظل رؤساء الدول ورؤساء الحكومات والوزراء والسفراء يتوافدون على هذه الجمعية العامة للأمم المتحدة لكي يعبروا عن رغبتهم الممزوجة بالأمل والحماس في تحقيق السلام العالمي والتنمية لكوكبنا. وعاما بعد عام، يجتمع في

الصراعات الآن وانتشرت انتشار الفطر، فقد ارتفع عددهم حتى زاد عن ٧٠ ٠٠٠. كذلك ظهرت حالة جديدة من التحدي المستمر لمصادقية حفظة السلام. وعلينا أن نتوصل إلى آلية لتعزيز دورهم وتزويدهم بقدر أفضل من الدعم والحماية في مواجهة قوى الشر التي تسعى إلى إضعافهم والقضاء عليهم. وفي هذا السياق، نشيد بالدور الجديد الذي أسند لحفظة السلام في البوسنة والهرسك. ونتمنى النجاح لمبادرات السلام بين كرواتيا والبوسنة والهرسك وصرّب البوسنة بقيادة الدبلوماسي الأمريكي الموقر ريتشارد هولبروك.

لقد جاء موضوع مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمرأة والذي عقد هذا العام في بيجين، في الوقت المناسب تماما. وكانت كمبوديا منذ تشكيل الحكومة المؤقتة في حزيران/يونيه ١٩٩٢ واعية لحقوق المرأة. ولدى كمبوديا الآن في الحكومة أمانة وطنية لشؤون المرأة، تشجع على المزيد من الاعتراف بدور المرأة في المجتمع. وقد أرسلت الحكومة الملكية وفدا نسائيا إلى بيجين برئاسة صاحبة السمو الملكي الأميرة ماري نوردوم رانا ريد.

وفيما يتعلق بالتجارب النووية، فإن كمبوديا كطرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تؤيد بشدة فرض حظر على جميع التجارب النووية في العالم. وبعد أن اختتمنا لتونا مؤتمر عام ١٩٩٥ للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديداتها، فإن التجارب النووية في أي مكان، سواء في الجو أو تحت الأرض، تبقى مبعث قلق عظيم لنا جميعا من حيث تأثيرها على صحة وسلامة ورفاه البشرية. وتلاحظ مملكة كمبوديا بارتياح أنه أحرز تقدم بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب، وتشيد بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن الولاية الخاصة بإنتاج المواد الانشطارية لتصنيع الأسلحة. ويسعدنا أن نلاحظ المبادرة المشجعة التي أظهرتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالتوسع في تطبيق أحكام الضمانات في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وتتطلع كمبوديا كواحدة من الأعضاء المؤسسين لحركة عدم الانحياز بحماس كبير إلى المشاركة في مؤتمر القمة التاسع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز الذي سيعقد هذا العام في كارتاخينا بالأنديز في كولومبيا.

والتعايش السلمي. وإقامة عالم متوازن بفضل سيادة القانون في عالم مفعم بالفراغ، يجب أن تنهض المبادلات على أساس مبدأ المساواة فيما بين الدول.

ومع ذلك، لا ينبغي تقليص مبدأ المساواة ليقصر على عبارة "صوت واحد للدولة الواحدة". ذلك أن مبدأ المساواة ينبع من الرغبة في فهم الآخر وقبول التنوع وتبادل رؤى مختلفة إلى الجنس البشري والمجتمع. ومبدأ المساواة مستمد من مفهوم التسامح. وفي هذا العام الدولي للتسامح، علينا أن ندرك بشكل خاص الوضع المركزي لهذه الفكرة. فلا يمكن للأمم المتحدة أن توجد دون تسامح. ومن السخف بالتأكيد أن نجتمع في هذه الجمعية إذا كان كل ما ينتظر أن ينجم عن ذلك هو منع الآخرين من التعبير عن آرائهم وتأييمها. وعلى الرغم من أنه ينظر في بعض الأحيان إلى الدبلوماسية على أنها أقل شجاعة من استخدام القوة، فهي أقصى أداة لدينا في هذا المحفل، وهي أداة للاحترام والتفاهم.

وقد لجأنا في أندورا إلى الدبلوماسية انطلاقاً من الضرورة التاريخية منذ زمن مبكر جداً؛ وهذه الـ ٧٠٠ سنة من السلام التي نفتخر بها أجل افتخار هي على الأرجح ثمرة الدبلوماسية. وكان علينا أيضاً أن نتحلى بالتسامح واحترام الآخرين لأننا آوينا في إقليمنا، خلال الصراعات العديدة التي هزت القارة الأوروبية على مر القرون، الأشخاص الباحثين عن مأوى، من أي جانب كانوا. وأكرر أننا قد تعلمنا بفعل الضرورة، نظراً لضعفنا وتواضعنا شأننا شأن جميع الدول الصغيرة، كيف نختلف عن الآخرين دون فرض ذاتنا.

فدعونا نول التسامح الأهمية التي يستحقها بوصفه مبدأ من المبادئ التي تقوم عليها الأمم المتحدة. ولكن التسامح لا يعني عدم التدخل. فمثلما أرسى جون ستيوارت مل حدود الحرية الفردية عند النقطة التي تنتهك فيها تلك الحرية حرية الآخرين، فلا يحد التسامح سوى التعصب. ولدى الأمم المتحدة القوة لأن تقول "لا" للدول والشعوب التي لا تحترم معتقدات الآخرين الدينية والسياسية والأخلاقية والفنية؛ "لا" للدول والشعوب التي لا تحترم الأقليات، سواء كانت وطنية أو من أي نوع آخر، ولا تحترم لغاتهم التي تشكل عنصراً أساسياً من عناصر نقل الثقافة؛ وأهم من كل شيء، "لا" عندما يقترن القمع باستخدام القوة وبالقسوة الوحشية والتعذيب وأفعال أخرى لا توصف. وهذا هو الذي دفع بلدي منذ

نيويورك أصحاب المقام الرفيع من كل أرجاء العالم ليؤكدوا مرة أخرى المثل التي تصورها مؤتمر سان فرانسيسكو قبل خمسة عقود. ولذا فمن دواعي التشريف والتكريم لشخصي أن أفعل نفس الشيء كوزير للشؤون الخارجية لإمارة أندورا، وهي أمة عريقة جداً وصغيرة جداً، دولة أنجبتها ٧٠٠ سنة من السلام والاستقلال.

إن الاحتفال بالمناسبات التذكارية كثيراً ما يتيح للناس أن يتوقفوا قليلاً للتأمل في ماضيهم، وإمعان الفكر في استخلاص النتائج ومحاولة الإعداد لمستقبلهم على نحو أفضل. وبعد مرور خمسين عاماً على أهوال الحرب العالمية الثانية يتعين علينا "نحن شعوب الأمم المتحدة" أن نقوم الآن بالتأكيد من جديد على أهمية منظمنا بتعزيز المبادئ التي تقوم عليها وتوفر قوة الدفع لإصلاح الأمم المتحدة حتى تصبح أداة عصرية تتسم بالكفاءة من أجل تطبيق النظام الدولي الجديد الذي برز منذ انتهاء الحرب الباردة.

ويمكن إيجاز المبادئ التي تقوم عليها الأمم المتحدة فيما يلي: المساواة بين الدول والتسامح والتسوية السلمية للمنازعات والنهوض بالتنمية.

ومبدأ المساواة بين الدول هو مبدأ عزيز على جميع الدول الصغيرة. وتشير ديباجة ميثاق الأمم المتحدة إلى جميع الأمم صغيرها وكبيرها. ولكل دولة في الجمعية العامة صوت واحد.

والدولة ذات السيادة ليست فقط مجموعة - مهما كان حجمها - من الناس؛ وإنما هي تاريخ ولغة وإرادة الشعب وشعور بالاستقلال - وبعبارة واحدة، إنها مجتمع من البشر. وبعض الدول، مثل دولتنا أندورا يبلغ تعداد سكانها ٦٠.٠٠٠ نسمة فقط. وغيرها يزيد عدد سكانها عن بليون نسمة. ولكن لها جميعاً حق الكلام والتصويت في الأمم المتحدة. ومثلما يحل السلام عندما يبدي الأقوياء الاحترام للضعفاء، فإن حكم القانون يصير حقيقة في الشؤون الدولية عندما يصبح الجميع سواسية وعندما تستطيع الأطراف تسوية خلافاتها على طاولة المفاوضات وليس في ميدان الدمار الذي ينجم عن استعمال القوة.

وقد أكد رئيس حكومة أندورا في العام الماضي من فوق هذا المنبر أن الدول الصغيرة، بحكم طبيعتها، تحافظ بذاتها وفي الجوهر على قيام احترام التنوع

إيجابية إلى حد كبير. فلا نطلب من الأمم المتحدة أن تعمل ما لا يمكن للمنظمة أن تعمل، وليست مكلفة به، مما يجعلها عرضة لنقد يكون من الأفضل توجيهه إلى عجز الدول الأعضاء. فالأمم المتحدة هي، وستظل، ما ترغب الدول الأعضاء لها أن تكون، ليس أكثر ولا أقل، وبدون معجزات.

إن تشعب الصراعات التي يعاني منها العالم الآن يكمن في أن أغلبها يقع داخل حدود الدول أو الدول السابقة، كما أوضح الأمين العام في مناسبات عديدة. وهذا يجعلها أكثر تعقيدا من الصراعات التي أفلناها خلال سنوات الحرب الباردة، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى أن المستهدف تدميرهم هم في حالات كثيرة السكان المدنيين، وفي المقام الثاني إلى أن أطراف النزاع لا يحترمون مهمة المنظمات الإنسانية والجنود المرسلين لحفظ السلام وينظرون إليهم على أنهم يحرضون العدو.

إن إجراءات إحلال السلام التي تتخذها الأمم المتحدة، وهي منظمة أسست على أنقاض حرب ضروس، يجب أن تكون إجراءات مستديمة. وواجبنا الحتمي هو القضاء على الحروب وعلى أسباب الصراعات. وكلنا يعرف التوصيات التي أوردها الأمين العام في "خطة للسلام"، ولذا لن أكررها. غير أنني سأركز على الأهمية التي تنطوي عليها الدبلوماسية الوقائية في رأي حكومتي. ذلك أن إنشاء أندورا نتيجة لاتفاق سلام وقع عليه في عام ١٢٧٨ وجعل إقليمنا محايدا تماما ودعا إلى تدمير جميع القلاع والحصون الحربية، هو بالتحديد ما يسمح لنا بأن نضم جيدا إمكانية إيقاف الصراعات في الوقت المناسب عن طريق إبرام اتفاقات سلام تبطل قدرة الأطراف المتناحرة على إلحاق الضرر بحرمان الطرفين من سبيل الحصول على أسلحة.

غير أنه يجب على الأمم المتحدة وعلينا نحن، دولها الأعضاء، أن نتحلى بالشجاعة لاتخاذ التدابير عندما تقودنا العلامات الأولى لأي صراع إلى الشك في وجوده. فالعالم اليوم يحتاج إلى سلطة دولية تيسر الحوار، وتقتصر حلولاً توفيقية يقبلها أطراف النزاع - خاصة حينما يكون الصراع في مراحله الأولى - وتؤكد على الاتفاقات المحققة عن طريق المفاوضات. وقد دلت الأمم المتحدة على أنها المؤسسة المنشودة، ومن الظلم ألا نعتزف لها بهذه الميزة العظيمة ونحن نحتفل بذكرى إنشائها. ودعونا نتصور عالما دون

انضمامها إلى الأمم المتحدة إلى تعليق أهمية كبيرة على اللجنة الثالثة للجمعية العامة وعلى مسائل حقوق الإنسان. وقد شاركت أندورا في العام الماضي بشكل فعال في مناقشة عن عقوبة الإعدام، عملاً بالمبادئ الدستورية التي وافق عليها شعبها الذي يحب الحياة ويؤمن بها.

إن الأمم المتحدة لم تنشأ انطلاقاً من فراغ في القيم - وإنما على عكس ذلك تماماً. ففي حزيران/يونيه ١٩٤٥، حينما دار البحث عن كلمات صائبة في سان فرانسيسكو لوضع ميثاق الأمم المتحدة، جاءت الكلمات التي عثر عليها مبنية على رؤية واضحة تماماً لكرامة الإنسان بوصفها لصيقة بجميع البشر. وجاء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي اعتمدته الأمم المتحدة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، موضحاً بحسم الأمور التي كانت ولا تزال وستظل مقبولة ومرغوباً فيها، والأمور التي ليست كذلك، من أجل احترام كرامة كل إنسان غير القابلة للتصرف ووضع الحدود الفاصلة للتسامح بتعريف ما نعتبره غير قابل للتسامح فيه.

وعلى سبيل المثال، نحن نرى أنه لا يمكن أن يطاق التعصب العرقي والديني الذي يؤدي إلى وقوع كوارث كالتي فرض على المجتمع الدولي في فزع أن يشهدها في الأقاليم التي كانت من قبل جزءاً من يوغوسلافيا. ولمواجهة تلك التحديات، بذلت الأمم المتحدة جهداً هائلاً في السنوات الأخيرة للاضطلاع بعمليات واسعة النطاق لحفظ السلام. وقد أطلعنا الأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، في ٣ كانون الثاني/يناير من هذا العام في الملحق الذي وضعه "خطة للسلام"، على الزيادة الكبيرة في وزع الأفراد العسكريين منذ ١٩٨٨. ففي ٣١ كانون الثاني/يناير من ذلك العام، كان هناك ٥٧٠ ٩ فرداً من "الخوذ الزرق" في عمليات حفظ السلام؛ بينما كان هناك ٣٩٣ ٧٣ منهم في ١٦ كانون الأول/ديسمبر من هذا العام.

وقد شجع عدم الاستخدام شبه التام لحق النقض في مجلس الأمن منذ نهاية الحرب الباردة على هذه الزيادة في الوزع. ومن المؤسف أننا، لكثرة ما نسمع من الكلام عن إخفاق عمليات الأمم المتحدة، ننسى ذكر ما تحقّقه من نجاح. والآن ونحن نحتفل بالذكرى الخمسين لإنشاء المنظمة، يجب أن نعلن جهاراً: إن دور الأمم المتحدة كان أساسياً، والنتائج التي حققتها

دائماً مثلاً إيجابياً لهذه المهمة المشتركة. ولذلك يسعدني أن أعلن اليوم أن أندورا قدمت هذه المعاهدة إلى برلمانها بغية التصديق عليها.

إن السلام يجب أن يدعم. ويجب علينا بكل الوسائل الممكنة، وخاصة عن طريق التعليم، أن ننشر في كل مكان أن التسامح والحس السليم والتفاهم وحسن النية والتضامن واحترام الاختلاف الثقافي بما فيه من حوافز فكرية وروحية والتنوع والكفاح من أجل التقدم الاجتماعي والإخاء، هي وحدها الصفات التي يمكن أن تؤدي إلى تحقيق السلام، وتوفير العزة والكرامة لكل البشر، وتمنع في نفس الوقت التصليب والكرهية العرقية والدينية والاجتماعية والسياسية التي تعتبر سبباً أساسياً للصراعات بين الشعوب والحضارات.

يجب أن تكون هناك نهاية للرعب والأعمال الوحشية التي تحدث بسبب الحروب التي لا تزال تنشب في عالمنا المتحضر وسط لا مبالاة تنذر بالخطر. إن هذه التهديدات تؤثر علينا جميعاً ويجب أن نجد الوسائل لمنع العنف ضد المجتمع وضد الأفراد. ولا يكفي أن نحتج في شفقة أو خيبة أمل أو أن نعتذر بأننا ضحايا الأزمنة الحديثة حسبما قال انتوني بورغس في رواية "Aclockwork Orange" يجب أن يكون هناك تصميم إذا أردنا أن نقول إن لنا جميعاً مستقبل. يجب أن يكون هناك التزام جاد لا يتزعزع من جانب الذين يتحملون أثقل المسؤوليات وبصفة خاصة عن النتائج الاقتصادية التي تكون في الواقع السبب الغالب لنشوء أوضاع مؤسفة أو لبقائها. يجب أن نعمل بمبادئ الأخلاق إذا أردنا أن نواجه الاعتداء المتكرر على حقوق الإنسان. وسيكون عملاً رائعاً أن نضطلع بجهد واسع للخروج من هذه الظلال، وأن ننشئ بالإجماع الآلية التي تجعل السلام ينتصر إلى الأبد، وأن نفهم كما قال فرانسوا ميثيران الرئيس السابق للجمهورية الفرنسية وبالتالي الأمير المشارك السابق لأندورا، إن "إدراك الظلم لا يكفي لمكافحة".

وفي الوقت الذي نسعى لتحقيق السلام يجب أن نتذكر دائماً أننا لا يمكن أن نحقق أهداف التنمية التي وصفها السيد بطرس بطرس غالي في "خطة للتنمية" دون أن نخفض الأنشطة العسكرية والحربية لأفقر البلدان. فلنواجه الحقائق: إن التنمية تعمل لتحقيق السلام. ولكن لن تكون هناك تنمية بغير سلام، ومن غير أن نتخلص من الإنفاق غير الضروري على

الأمم المتحدة، تغلب فيه القوة على القانون، ولا توجد فيه قيم عالمية موحدة ويكافح من أجلها، ويتردى المجتمع الإنساني، القادر على إتيان أسوأ الأعمال وأنبلها، في دوامة الأناية والحرب والتدمير. إن الأمم المتحدة ليست شيئاً اختيارياً في هذا العالم المترابطة دوله، إنها مؤسسة لا غنى عنها.

واسمحوا لي الآن أن أقيم أهمية التطور الحديث في أندورا في هذا الشأن. لقد سبق أن قلت إن أندورا أرض سلام وترحاب وصداقة. وخلال أكثر من ٧٠٠ عام من وجودها بهويتها الوطنية، ولا سيما في هذا القرن، عندما هزت الحروب الدول المجاورة لنا وأوروبا، كانت أندورا ملاذاً ومأوى، وأرضاً للتعايش السلمي. وفي هذا الوقت بالتحديد، بعد مرور ٥٠ عاماً على إنشاء الأمم المتحدة نتيجة لأحداث تلك المرحلة المأساوية التي شهدتها تاريخ البشرية، نحن لا نزال نأسف لأن الافتقار إلى الحكمة ينشر الموت والقسوة في أماكن كثيرة في العالم، نود بتواضع، ولكن بحزم متبصر بوقائع تاريخنا، أن نشير إلى الاعتقاد العميق والصادق الذي يمكن أن تنقله أندورا إلى العالم. لا يمكن أن يكون هناك أية صعوبة في التعايش السلمي إذا توافر حسن النية والتفاهم. ولا يمكن أن يكون هناك خروج على التسامح إذا توافر احترام الناس والأفكار. وبكلمة واحدة، فالشهامة والتساهل سيكونان دائماً أكثر فعالية من الخزي والعار.

نحن من أندورا ننادي بالسلام وندعو إليه ونطلبه عند الضرورة كملكية عالمية ليس من حق أحد أن يغيرها أو أن ينتهكها. وعندما يحدث اعتداء على الطبيعة أو على البيئة، وتسعى المادية والمضاربة إلى طمس الإنسانية والحساسية، ويتغلب نفاق المصالح على الحقائق والمبادئ، عندئذ يجب بذل جهد مشترك نشط لإيجاد الطريق إلى السلام والتعايش.

ويكرس دستور أندورا احترام وتعزيز الحرية والمساواة والعدالة والتسامح والدفاع عن حقوق الإنسان وكرامة الفرد. وفي ظل هذه الخلفية نعرب أمام الجمعية العامة عن إصرارنا الشديد على أن الهدف الأول للبشرية هو تحقيق السلام دون تحفظات أو دوافع أخرى. ولا يمكن لأحد منا هنا أن يشعر بالارتياح بالنتائج التي نتوصل إليها إلى أن يأتي اليوم الذي يمكننا فيه أن نعلن النبأ العظيم: إن السلام يسود العالم. ويعتبر تحقق ما يشبه العالمية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية - التي احترمت أندورا روحها

إنه لمن دواعي السعادة أن الأفراد يعيشون مدة أطول وأن عددهم يتزايد. ويجب أن نجد وسائل جديدة تكفل توازن العقد الاجتماعي بين الأجيال وتحقق النجاح للتكافل الاجتماعي باعتباره إحدى دعائم التنمية. ولتحقيق هذا الهدف يجب أن نكرس اهتماما خاصا لمشاكل البطالة، والدمج الاجتماعي للشباب خاصة في هذا العام الذي يواكب الذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للشباب. وقد طلبت من ممثلنا الدائم لدى الأمم المتحدة أن يكرس الوقت والموارد لبدء حوار مع نظرائه بشأن قضية الشباب.

وقد شهدنا مؤخرا ثلاثة مؤتمرات كبرى، عقدت في القاهرة وكوبنهاغن وبيجين، تستقطب اهتمام المجتمع الدولي. فقد تناول مؤتمر القاهرة مشاكل السكان وتناول مؤتمر كوبنهاغن مشاكل الفقر والتنمية الاجتماعية وتناول مؤتمر بيجين مسألة المرأة. ومن الحيوي ألا تظل نتائج هذه الاجتماعات رفيعة المستوى حبرا على ورق؛ فيجب على جميع الدول الأعضاء أن تقيم نتائجها وأن تنظر في تطبيقها تطبيقا واقعيا سواء في الداخل أو في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك يجب ألا تحجب مؤتمرات القاهرة وكوبنهاغن وبيجين مؤتمرات مماثلة أخرى. وإنني أفكر في مؤتمر ريو دي جانيرو وأثره على السياسة البيئية. إن بلدا من بلاد البرانس مثل أندورا لا يمكن أن يتصل من مسؤولياته البيئية؛ ولذلك قدم مكتب الأمين العام لشؤون البيئة في أندورا مبادرات قيمة لحماية نظامنا البيئي وثروتنا النباتية والحيوانية ومياهنا والهواء الذي نتنفسه.

لقد حاولت في هذا البيان أن أشير إلى المبادئ الأساسية التي تلهم الأمم المتحدة والأفكار الرئيسية التي ستركز عليها الجمعية العامة في العقود المقبلة. ومن الواضح أنه خلال الخمسين سنة الماضية لم يكن كل شيء على ما يرام، وكانت هناك حالات لم نتناولها نحن الدول الأعضاء بفاعلية كافية. ففي كل يوم نسمع عن الجوع والمرض وعدم إمكان الحصول على التعليم وهي أمور تؤثر عادة على الفقير بأكثر مما تؤثر على الغني. والآن بمناسبة هذه الذكرى، لنتشجع بالعمل الذي أنجز. وكما قلت من قبل لننظر فيما يمكن أن يكون عليه العالم من غير الأمم المتحدة.

ومع ذلك، ففي عشية الألف عام الثالثة، عندما أصبح التكافل بين شعوب العالم أقوى مما كان عليه من قبل، نطلب من الأمم المتحدة أن تزداد فطنة

المعدات الحربية، ومن غير أن يحدث اتفاق فيما بين الحكومات التي تطالب بحق بمستقبل أفضل لمواطنيها.

لكن هذا يجب ألا يعني حدوث تراخ في جهود التنمية التي تعمل الدول الأعضاء والمنظمة ذاتها على تعزيزها باستمرار. ويوما بعد يوم تضطلع منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الصحة العالمية، في هذا الميدان بعمل بالغ الأهمية ويجب أن يحظى لهذا بتأييدنا الصادق. وأنتهز هذه الفرصة لأعلن أنني، أثناء وجودي في نيويورك، وقعت بالنيابة عن حكومة أندورا اتفاقية حقوق الطفل، الأمر الذي يعكس اعتراف بلدي بالقضية التي ينهض بها هذا النص العظيم. إن الرجال والنساء من أمثال المغفور له جيمس غرانت، الذي اضطلع بهذه الأعمال في منظمة الأمم المتحدة للطفولة وشارك في توفير الرفاه لأطفال عديدين في جميع أرجاء العالم، يقيمون الدليل على الحيوية البناءة للأمم المتحدة.

نحن في أندورا نهتم اهتماما كبيرا بمسائل التنمية. وعلى الرغم من إمكانياتنا المتواضعة والمساحة الصغيرة لأراضيها نتضامن مع ضحايا سوء التغذية والجوع والمرض ونقص الفرص التعليمية. وتتجه سياستنا الخارجية في الأمم المتحدة في هذا الاتجاه. وفي آذار/مارس الماضي قدم رئيس حكومة أندورا في كوبنهاغن رسالة تضامن وأعلن أن الفقر ليس أمرا محتوما. إن أندورا بلد صغير ولذلك فإننا مقتنعون بأنه بصرف النظر عن أهمية البرامج الكبيرة وقيمها الضخمة التي لا غنى عنها، فإن التنمية الاجتماعية هدف أقرب منا لا عندما نباشرها على نطاق صغير، على مستوى المجتمع المحلي بل على مستوى الأسرة.

ولذلك، فإن إعلان مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية يتضمن التزاما اقترحتة أندورا وسوف نعود إليه في عملنا في اللجان الرئيسية للجمعية. هذا الالتزام يحثنا على:

"الاعتراف بمساهمة الأفراد من جميع فئات الأعمار وتشجيع هذه المساهمة على اعتبار أنها لا تقل عن غيرها أهمية وحيوية بالنسبة لبناء مجتمع متجانس، وتشجيع الحوار بين الأجيال في جميع شرائح المجتمع". (A/CONF.166/9، الفقرة ٩ الالتزام ٤ ج))

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي هو وزير خارجية البحرين، الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، وأعطيه الكلمة.

السيد آل خليفة (البحرين): السيد الرئيس، يسعدني في مستهل كلمتي أن أقدم لكم ولبلدكم الصديق البرتغال التهنئة الخالصة لانتخابكم رئيساً لهذه الدورة التي تصادف الذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة واحتفالها بيوبيلها الذهبي، راجياً لكم التوفيق والنجاح في إدارة أعمالها، مؤكداً لكم تعاون وفد بلادي التام معكم لبلوغ الأهداف المرجوة من هذه الدورة.

وأغتنم هذه المناسبة لأتقدم بالشكر والتقدير لسلفكم السيد عمار عيسى على ما قام به من جهود مخلصه ودؤوبة خلال فترة توليه رئاسة الدورة السابقة.

كما يطيب لي أن أعبر عن تقديري العميق لمعالي الأمين العام الدكتور بطرس بطرس غالي لجهوده الحثيثة التي يبذلها لتعزيز مكانة ودور منظمنا الدولية وتمكينها من القيام بمسؤولياتها الجسام ومهامها الحثيثة.

لقد كان الهدف من إنشاء الأمم المتحدة منذ خمسين عاماً هو أن تكون أداة فاعلة لإنقاذ البشرية من الحروب وويلاتها التي عمت العالم في هذا القرن. وأن تكون أيضاً آلية تساعد على إيجاد نظام دولي قائم على العدل والمساواة بين البشر، وتشجيع التواصل الحضاري والإنساني بين مختلف الشعوب في ظل مجتمع دولي آمن. ولقد أيدت الدول والشعوب التوافق إلى استتباب الأمن والاستقرار والتعاون فيما بينها مبادئ الميثاق التي تدعو إلى المساواة في السيادة بين الدول والاحترام المتبادل، والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد بها، وتأكيد مبدأ تسوية المنازعات بالطرق السلمية، واحترام السلامة الإقليمية للدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

وفي ظل هذه المبادئ حققت المنظمة العديد من الإنجازات على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي. واستطاع كثير من الدول والشعوب، وبتأييد من الأمم المتحدة، نيل استقلالها السياسي وحقوقها المشروعة والمساعدة على تحقيق برامج التنمية فيها.

ومرونة، وأن تصبح قادرة على تجهيز المعلومات بسرعة، وأن تتفاعل على وجه العجلة مع أي أزمة. إننا في حاجة إلى كثير من الإصلاحات. وتجري الآن المناقشة بشأن إصلاح مجلس الأمن، وقد تجرى مناقشات في المستقبل بشأن إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولكن هذه الإصلاحات لن تكون الأخيرة. فنحن في حاجة إلى أساليب أكثر فعالية لتوزيع الموارد وتقييم احتياجات كل إدارة، وذلك منعاً لازدواج العمل. وقد ذكر الأمين العام هذا في مناسبات عديدة ولا يساورني شك في أننا سنحقق النجاح إذا توافر حسن النية.

إن إمارة أندورا - كما قال رئيس حكومتنا - أمة قديمة جداً ودولة حديثة جداً. نحن وافدون جدد إلى الأمم المتحدة، إذ أننا العضو الرابع والثمانون بعد المائة، ومع ذلك فقد أوفدنا أولى بعثاتنا الدبلوماسية إلى الأمم المتحدة. وأول ممثل دائم لنا، الذي سيضطلع خلال العامين القادمين بافتتاح بعثتنا وبدء أنشطتها، قدم وثائق تفويضه إلى الأمين العام قبل أسبوع فقط. وبتواضع الوافدين الجدد، ولكن بفرحة وطاقة المقتنع بما نفع، نحرز تقدماً في مهمتنا وهي الاشتراك في أعمال المنظمة.

وأود، نيابة عن أندورا حكومة وشعباً، أن أؤكد دعمنا للأمم المتحدة. ونحن نتمنى لها حياة طويلة ونجاحاً كبيراً في نضالها من أجل التسامح والسلام والتنمية، بما يعود بالنفع على العالم والأجيال المقبلة. ونعرب عن أملنا في أن تحرس البشرية تلك القيم التي ستتيح لنا جميعاً مواجهة تحديات المستقبل - الحب، والأخوة والصداقة.

واسمحوا لي بأن أختمم بياني بما قاله روبرت كينيدي:
(تكلم بالانكليزية)

"إن التاريخ البشري يتشكل من أعمال لا حصر لها من الشجاعة والإيمان. وكل مرة يقف إنسان دفاعاً عن مثل أعلى أو يعمل من أجل تحسين مصير الآخرين أو يندفع ضد الظلم، فإنه يرسل سيلاً رقيقاً من الأمل، وعندما تختلط ببعضها السيول النابعة من مليون مركز من المراكز المختلفة من الطاقة والجسارة فإنها تشكل تياراً يستطيع أن يكتسح أقوى جدران القمع والمقاومة".

والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي انعقد مؤخراً في بكين مبدأ الترابط وأهميته.

لقد جعلت هذه المؤتمرات واللقاءات العالمية من الأمم المتحدة مركز استقطاب عالمي للسياسة التعددية الدولية حيث بدأت عملية توجيه الجهود نحو مواجهة مشاكل المستقبل من تلوث في البيئة وازدياد في السكان بالإضافة إلى الأزمات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من المعضلات ذات الطابع العالمي.

ولا شك أن هذا التوجه المتنامي للعمل من خلال مبدأي الترابط والتعددية الدولية يعد ظاهرة إيجابية تتوافق مع مقاصد الميثاق. لكن الأوضاع الدولية الراهنة تثير في كثير من جوانبها تساؤلات جوهرية حول دور الأمم المتحدة وتأثيرها في التطورات الجارية على الساحة الدولية والتي تشكل مؤشرات لملامح العلاقات المستقبلية بين الدول.

ومن هذه التساؤلات، وعلى سبيل المثال: كيف ستسير المنظمة على التضاريس الجديدة للجغرافيا السياسية الحديثة في دوامة التغييرات الاستراتيجية المستمرة في السياسة الدولية؟ وكيف ستحدد القوى الدولية الكبرى دور الأمم المتحدة في مجال الترابط والتعددية الدولية؟ وكيف ستواجه الأزمات في مناطق التوتر العالمي؟

يبدو من الواضح أن هذه التساؤلات تعود في جوهرها إلى مسألتين أساسيتين: أولاًهما مصير الأمن الجماعي وفقاً لرؤية الميثاق فيما تبقى من هذا القرن، والقرن القادم. والثانية الآلية التي ستوافق عليها الدول الصناعية الكبرى في التعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي.

إن استقراء الإرث التاريخي للأمم المتحدة خلال نصف قرن من الزمن يدعونا إلى القول بأن هاتين المسألتين ستشكلان الركيزة الهامة في طبيعة العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين. فإشكالية الواقعية السياسية التي تنتهجها القوى المؤثرة في تشكيل العلاقات الدولية تبدو أنها لا تتلاقى مع مبدأ الأمن الجماعي. أما إشكالية التعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي فهي تتمثل في أن تصورات الدول الصناعية الغنية تختلف عما سواها في البلدان النامية حول قضايا التنمية بجانبها الاقتصادي والاجتماعي. وفي اعتقادنا أن هذا التباين في الرؤى يؤدي إلى

خمسون عاماً من تجربة الأمم المتحدة ما زالت تحمل على رقعتها التاريخية دلالات عميقة لمستقبل عالم متغير تتفاعل في جنباته تطورات كبيرة لم تأخذ بعد مداها في مسار التغيير. ولعل أبرز هذه الدلالات هما: انتهاء حقبة المواجهة بين الشرق والغرب، واستعداد البشرية للانتقال من قرن إلى آخر جديد. فالمغزى العميق لهذه التطورات هو أن الأجواء السياسية في العالم قد خلقت وضعاً قابلاً لتصحيح بعض الأنماط في العلاقات الدولية، وتطویرها لاستيعاب الظروف والمتغيرات في عدة مناطق من العالم.

وفي سياق هذه المعطيات التاريخية خشيت القوى الدولية أن تسلك المتغيرات بها دروباً متباعدة ومتباينة يصعب بعدها على المجتمع الدولي ضبط إيقاعها المتسارع وتأثيراتها على الأمن والسلام في العالم. وهكذا أصبح من المهم إيجاد استراتيجية للتوازن يتمحور حولها العمل الدولي المشترك حيث أصبح كثير من القضايا العالمية تستوجب الأخذ بمبدأ الترابط والتعددية صيغة للتعاون في العلاقات الدولية.

لقد برز هذا التعبير السياسي، ابتداءً، بعقد مجلس الأمن في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، ولأول مرة، اجتماعاً على مستوى رؤساء الدول والحكومات، حيث طلب المجلس من الأمين العام إعداد تقرير يتضمن تحليلاً وتوصيات بشأن سبل تعزيز وزيادة قدرة الأمم المتحدة في مجال الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظه. وقد قدم الأمين العام مؤخراً ملحقاً هاماً لخطة السلام بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة يتضمن آراءه وأفكاره للمساهمة في الحملة المستمرة الرامية إلى تعزيز قدرة المنظمة لمواجهة التهديدات التي تحيق بالسلم والأمن الدوليين.

وقد أكدت أيضاً أهمية هذا التوجه العالمي خلال انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢ الذي تمخض عنه إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، وجدول أعمال القرن الحادي والعشرين، وغيرهما من الاتفاقيات الدولية الهامة المعنية بالتنمية والبيئة. وتم كذلك تأكيد هذا التعبير خلال انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية بالقاهرة في العام الماضي. كما كرس كل من مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن،

عالمية منصفة تسهم في تحقيق الاستقرار والرخاء لجميع الدول والشعوب.

إننا نعتقد بأن الفجوة في النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي بين البلدان الصناعية، الغنية بمواردها الاقتصادية الهائلة والبلدان النامية، هي من أبرز المشكلات المستعصية التي تواجه المجتمع الدولي. ومما يؤسف له أن السياسات والاستراتيجيات الإنمائية التي تم الاتفاق بشأنها في إطار الأمم المتحدة لتضييق تلك الفجوة لم يتم الالتزام بتطبيقها. ومما لا شك فيه أن الأمم المتحدة لن تتمكن من أداء رسالتها في بيئة مليئة بالتناقضات، لأن الفقر والتفكك الاجتماعي والبطالة والافتقار إلى العمالة المنتجة المستشرية في أصقاع العالم التي نشهدها اليوم تعد من العوامل السلبية للتنمية. وقد تنبّهت الأمم المتحدة لهذه الحقيقة وعقدت قمة الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن لمعالجة القضايا الاجتماعية الملحة والخطيرة التي تواجه البشرية. ونعتقد أن تنفيذ السياسات الواردة في الإعلان وبرنامج العمل الصادرين عن القمة يجب أن يكون في إطار المبادئ الدينية والقوانين والتشريعات الوطنية والعادات والتقاليد والأعراف السائدة في كل دولة.

إنه من الضروري في هذه المرحلة تجديد الحوار في إطار منظومة الأمم المتحدة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية بشأن جميع جوانب القضايا الإنمائية على أساس الالتزامات الواردة في الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع، وذلك من خلال اعتماد خطة عملية للتنمية تستهدف أساساً الالتزام بقرارات مؤتمرات الأمم المتحدة التنموية المختلفة، بما يتفق مع الأهداف المرجوة منها.

وفي اعتقادنا أنه يمكن تعزيز التعاون الدولي وتقويته من خلال اتخاذ سياسات تؤدي إلى تفعيل دور الأمم المتحدة في مجال التعاون الاقتصادي والاجتماعي، وذلك من خلال التعامل مع القضايا العالمية كالتنمية والبيئة. وكذلك تطوير آليات التجارة العالمية وذلك بما يتناسب مع المصالح المشتركة لدول العالم وبشكل منصف يراعي مقتضيات التنمية والمشكلات الاقتصادية في البلدان النامية. والاهتمام بالجانب الاجتماعي السياسي للمشكلات الاقتصادية التي تعاني منها الدول النامية ترسيخاً لدعائم الأمن الاقتصادي لمجتمعات هذه الدول.

ظهور عوائق ليس في كيفية تطوير وتطبيق أساليب التعاون الدولي فحسب، وإنما أيضاً في كيفية معالجة المعضلات الاقتصادية والاجتماعية.

إن مسألتى الأمن الجماعي والتعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي تقتضيان اليوم اهتماماً متزايداً لكونهما تمثلان دعامة الاستقرار والتقدم في عالم تحتاحه حالة من التغيير الدائم. وتأتي ضرورة ذلك الاهتمام من حقيقة أن المجتمع الدولي لم يتمكن لنصف قرن من الزمن من التوصل إلى إجماع على كيفية تطبيق مبدأ الأمن الجماعي وفقاً لرؤية الميثاق. أما فيما يتعلق بالتعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي فإن حوار الشمال والجنوب ولأكثر من ثلاثة عقود لم يؤد إلى نتيجة إيجابية.

وإزاء هذه الحقيقة لا بد من إيجاد رؤى مستحدثة للتعامل مع قضايا الأمن الجماعي، والتعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي، من منظور عملي يضع في الاعتبار المتغيرات الجديدة في العالم. وفي تصورنا أنه يمكن، إذا وجدت الإرادة السياسية، تحقيق جوانب هامة من مبدأ الأمن الجماعي إذا أخذنا في الاعتبار الأسس التالية:

- خلق آلية لعقد اجتماعات منتظمة في نطاق مجلس الأمن يناط بها مسؤولية رصد واستشعار مصادر التهديد للسلم والأمن في العالم.

- تطوير آليات الدبلوماسية الوقائية واستخدامها بفعالية أكثر لمنع نشوب المنازعات واحتوائها أو تطويقها قبل تحولها إلى صراع مستفحل.

- النظر جدياً في تطوير الأفكار والمفاهيم ضمن الفصل السابع من الميثاق، لتشكل أساساً للتعامل مع العدوان حال وقوعه، وذلك في ضوء الاستفادة من التجارب التي شهدها المجتمع الدولي.

- الاستفادة من قدرات المنظمات الإقليمية من خلال التعاون معها في مجال الحفاظ على السلم والأمن في العالم.

أما فيما يتعلق بالتعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي فيطلب أيضاً إرادة سياسية وخاصة من قبل الدول الصناعية الغنية وذلك لإقامة بيئة اقتصادية

إن استمرار الخلاف بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية حول موضوع السيادة على كل من جزيرة أبو موسى وجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، لأمر يؤسف له، لما له من انعكاسات سلبية على أمن واستقرار منطقة الخليج.

وانطلاقاً من ذلك فإن البحرين تدعو جمهورية إيران الإسلامية للاستجابة لدعوة دولة الإمارات العربية المتحدة لحل قضية هذه الجزر عبر المفاوضات الثنائية الجادة، وغيرها من الوسائل السلمية الأخرى الممكنة لحل النزاعات بين الدول بالتراضي.

دخلت منطقة الشرق الأوسط مرحلة تاريخية جديدة يسودها التفاؤل باعتماد مبدأ التفاوض واحترام القانون لحل النزاعات بين دولها لتحل محل الحروب والعنف واحتلال الأراضي بالقوة. ولقد خطت مسيرة السلام في الشرق الأوسط منذ أن بدأت خطوات هامة في اتجاه السلام بعد لقاء واشنطن التاريخي في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، والذي أسفر عن التوقيع على اتفاق المبادئ بين الفلسطينيين وإسرائيل وما تلاه من التوقيع على معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، وتوقيع المرحلة الثانية من إعلان المبادئ، وتوسيع منطقة الحكم الذاتي الذي وقع بين الفلسطينيين وإسرائيل بواشنطن في ٢٨ أيلول/سبتمبر الماضي. إن التفاؤل الذي بزغ في الأفق بتوقيع هذه الاتفاقيات يجب أن لا تنطفئ جذوته وذلك نتيجة لاستمرار إسرائيل في سياسة الاستيطان التي تنتهجها لإحداث تغييرات ديموغرافية في الأراضي العربية المحتلة وبخاصة في مدينة القدس بغية خلق واقع جديد.

إن البحرين ترحب بتلك الخطوات وتؤكد مجدداً تأييدها لمسيرة السلام في الشرق الأوسط وتدعم المساعي والجهود التي تبذل للتوصل إلى حل عادل وشامل ودائم قائم على مبدأ الأرض مقابل السلام وقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). وانطلاقاً من ذلك فإنها تؤكد تأييدها لموقف الجمهورية العربية السورية لاستعادة سيادتها الكاملة على أراضيها التي احتلت عام ١٩٦٧ في الجولان السوري المحتل. كما وأنه من المهم إنعاش عملية السلام على المسار اللبناني وإلزام إسرائيل بتطبيق قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨)، لأننا إذا ما أردنا

على الرغم مما حققته المنظمة من إنجازات من جهة وما صاحب مسيرتها من عثرات وإخفاقات لظروف خارجة عن إرادتها من جهة أخرى، فإنها لتجد بنفسها اليوم أمام تحد جديد فرض عليها التعامل مع أزمات وقضايا تعود أسبابها إلى صراعات وصدامات عرقية وقومية بل وحتى دينية وثقافية بين أطراف تنتمي إلى دول وأقاليم كانت في الأصل متوحدية في إطار ما أسفرت عنه الاتفاقات التي أعقبت حروب هذا القرن.

وإزاء ما نعيشه من أجواء إقليمية ودولية ساخنة تعود أسبابها إلى تضرر هذه البراكين التي كانت ساكنة وما يصاحب ذلك من تغيرات، فإن تعزيز دور الأمم المتحدة وإمدادها بالعون اللازم يصبح أمراً هاماً ومؤكداً للتعامل مع هذه الأزمات وحلها قبل أن تتحول إلى حروب طاحنة بين أبناء البلد الواحد، كالذي نشهده الآن في أفغانستان والصومال ودول البلقان وأماكن أخرى حل بها وبشعوبها الخراب والدمار.

بالإضافة إلى ما تواجهه الأمم المتحدة اليوم من قضايا جديدة برزت بعد نهاية الحرب الباردة، فإن العديد من القضايا الإقليمية والدولية ما زالت تشكل مصدر قلق واهتمام لمنظمتنا. ويأتي في مقدمة هذه القضايا الوضع في منطقة الخليج التي شهدت حربين مدمرتين تركتا آثارهما على الأوضاع السياسية والاقتصادية فيها وعكرتا صفو أمنها واستقرارها. ومن واقع حرصنا على الأمن والاستقرار في هذه المنطقة الحيوية من العالم فإننا ندعو كافة الأطراف أن تعي ما لهذه المنطقة من أهمية نظراً لتشابك المصالح الدولية فيها وما تمثله من موقع استراتيجي بالنسبة للتجارة العالمية.

وتأسيساً على هذه الحقيقة فإننا نؤكد على ضرورة تطبيق العراق لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بدولة الكويت، والإفراج عن الأسرى والمحتجزين من الكويتيين ورعايا الدول الأخرى. وإذ نطالب العراق بالاستجابة الكاملة لمتطلبات الشرعية الدولية، فإننا نعرب في الوقت ذاته عن حرصنا على وحدة العراق وسيادته وسلامة أراضيه، وتعاطفنا مع شعبه الشقيق لما يعانيه من أوضاع اقتصادية واجتماعية صعبة نأمل أن تنتهي بانتهاء أسبابها ومسبباتها.

وفي الوقت الذي نعرب عن قلقنا البالغ إزاء الصراع الدائر في أفغانستان، نود أن نناشد الأطراف المتقاتلة إلى تحكيم العقل والمنطق ووقف إطلاق النار والعمل على إحلال السلام والاستقرار في ربوع البلاد وتعزيز المصالحة الوطنية.

لقد بذلت الأمم المتحدة خلال الأعوام القليلة الماضية جهوداً حثيثة في محاولة للتوصل إلى حل سلمي للمشكلة القبرصية. وفي هذا الصدد نود أن نؤكد من جديد تأييدنا لجهود الأمين العام للأمم المتحدة الرامية إلى إيجاد حل عادل للمشكلة وفقاً لما نصت عليه قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إن البحرين التي تؤيد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأهدافها، ترى أنه من الضروري تحقيق عالميتها دون تقييدها بأية اعتبارات أو استثناءات. وفي الوقت ذاته تود التأكيد على ضرورة الحفاظ على استمرار المعاهدة والالتزام بأحكامها والعمل على تحقيق مقاصدها لما تمثله من دعم هامة لاستقرار السلم والأمن الدوليين. وتعتبر البحرين قرار مجلس الأمن ٩٨٤ (١٩٩٥) على الرغم من محدودية ضماناته خطوة أولى إيجابية باتجاه الضمانات الأمنية الشاملة لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

لقد جاء تأييد البحرين لمبادرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وكافة أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط إيماناً منها بأهمية تحقيق السلام والاستقرار وبناء الثقة بين دول المنطقة، كما أيدت القرار الذي أقره مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى بالرغم من قصوره لبلوغ ذلك الهدف النبيل. ونحن على يقين من أن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط سيكون عاملاً مسانداً لمسيرة السلام ويؤدي إلى توفير موارد مالية ضخمة يمكن توجيهها لصالح شعوب المنطقة ورخائها الاقتصادي ورفقها الاجتماعي.

إن التعاون الإقليمي أصبح من ضرورات عالمنا المعاصر نظراً لترابط مصالح الشعوب. وبات التعاون الإقليمي جزءاً من التعاون الدولي ومكملاً له وليس بديلاً عنه. فهو اليوم الوسيلة الفعالة للنهوض بالرخاء الاقتصادي وتحقيق التفاهم المتبادل لإرساء علاقات

للسلام أن يظل دائماً فإنه لا بد أن يكون شاملاً لجميع الأطراف دون استثناء.

إننا نناشد كافة أطراف النزاع في الصومال الشقيق ضرورة تهيئة المناخ الآمن لاستمرار الجهود السياسية والأنشطة الإنسانية، والتي تعتمد أساساً على مدى تعاون الأطراف الصومالية والتزامها بمبدأ الحوار والتفاهم فيما بينها بغية التوصل إلى تسوية سياسية من شأنها أن تعيد السلام والأمن والاستقرار إلى ربوع هذا البلد.

تابعت دولة البحرين بكل اهتمام وقلق الوضع في جمهورية البوسنة والهرسك منذ البداية وما صاحبه من مأس إنسانية وظلم ناتج عن السياسات العدوانية والأعمال الإجرامية التي مارسها الصرب المعتدون ضد سكان البوسنة من قتل وتشريد وتطهير عرقي. ومرت الأزمة في البوسنة بمنعطفات صاحبها تحركات سياسية شاركت فيها أطراف إقليمية ودولية متعددة كادت أن تفقد المجتمع الدولي المصادقية.

وقد أيدت البحرين كافة قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بجمهورية البوسنة والهرسك وباركت كافة الجهود والمبادرات التي قامت بها الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى وجميع القوى المحبة للسلام والمؤيدة للعدل.

ونتيجة لتمادى الصرب في اعتداءاتهم وتحويلهم لإرادة المجتمع الدولي وإصرارهم على تنفيذ مخططاتهم التوسعية والعدوانية التي أدركها الجميع، وأجمع على رفضها ووضع حد لها، فإننا نرى بارقة أمل تلوح في الأفق تبشر بحل هذه المأساة الإنسانية وتكفّر عن ما صاحبها من صمت دولي تجاه المحن التي حلت بالشعب البوسني المنكوب.

إن البحرين تؤيد ما تشهده قضية البوسنة والهرسك الآن من تطورات إيجابية، وتطالب المجتمع الدولي ومجلس الأمن بمواصلة الضغط على المعتدين الصرب ليذعنوا لقرارات الأمم المتحدة، ويقبلوا بالحل العادل والمنصف لكافة الأطراف وبخاصة جمهورية البوسنة والهرسك التي لحق بها وبشعبها ما لحق من أضرار مادية ومعاناة إنسانية نتيجة احتلال أجزاء من أراضيها.

إننا ننشد عالما يسوده الأمن والتعاون والسلام. وإن منظومتنا الدولية، بقيمتها الفكرية والحضارية المشتركة، وبما يتضمنه ميثاقها من مبادئ سامية وأهداف نبيلة، لكفيل بتحقيق ذلك. وما علينا إلا أن نقدم للأمم المتحدة، في عيدها الخمسين، كل دعمنا وتأييدنا لتمكينها من تحقيق ما ننشده جميعا من عدل وسلام.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): الكلمة الآن لوزير خارجية سري لانكا، سعادة الأونرابل لاكشمان كاديرغامار.

السيد كاديرغامار (سري لانكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أعرب للسيد فريتاس دو أمارال، ممثل البرتغال، عن التمنيات الطيبة الصادقة من حكومة وشعب سري لانكا على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الخمسين التاريخية هذه. وإنه لشرف لنا أن يدير مداولاتها. ووفد بلدي يقدم له نفس التعاون الكامل الذي قدمه لجميع من سبقوه في هذا المنصب الرفيع.

ونعرب عن امتناننا للسيد أمارا إيسي، ممثل كوت ديفوار، الذي ترأس الدورة التاسعة والأربعين بمهارة وحكمة عظيمتين.

حينما خاطبت الجمعية العامة في السنة الماضية أبلغتها أن شعب سري لانكا حقق نصرا انتخابيا

"للاعتماد والتسامح والوحدة" (المحاضر الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعون، الجلسات العامة، الجلسة الخامسة، ص ٢٤)

في مجتمع مر بأوقات عصيبة. وأوردت بالتفصيل المبادرات التي اضطلعت بها حكومة الرئيسة شانديريكا باندرانيكه كوماراتونغا مؤيدة بعدد من الأحزاب السياسية، بما في ذلك حزبا طائفتي الأقلية الرئيسيتين، لحسم النزاعات المعلقة، الإثنية وغيرها، من خلال عملية تفاوض سياسية جسورة. وقد شرع بالفعل في تلك العملية ولكنها تعرضت فيما بعد لنكسات، وذلك أساسا لأن إحدى المجموعات التي كانت الحكومة قد بدأت محادثات معها عادت فجأة إلى العنف والإرهاب، ورفضت الخيار السلمي الذي تلتزم به بقية الأطراف في البلد. وردا على ذلك، اضطرت الحكومة إلى اتخاذ تدابير عسكرية لا مفر

متينة قوامها الثقة المتبادلة المبنية على حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

لقد أدركت دول الخليج العربية أهمية التعاون الإقليمي فيما بينها لمواجهة المخاطر المحدقة، وقامت إثر ذلك ومنذ ما يربو على خمس عشرة سنة بتأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية لإعطاء روح جديدة للعمل الخليجي المشترك وتعزيز الروابط التاريخية والأخوية بينها انطلاقا من وحدة الأهداف والمصير المشترك. ولقد شهدت مسيرة المجلس تطورات إيجابية في مجالات التنسيق والتعاون فيما بين دوله، وعززت قرارات الدورة الخامسة عشرة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون التي كان لدولة البحرين شرف استضافتها وترؤس أعمالها تلك المسيرة. وكانت هذه القمة بمثابة قمة تاريخية نظرا لمعالجتها للقضايا المصيرية الخليجية من خلال القرارات التي أكدت تجديد العزم على دفع مسيرة التعاون نحو آفاق أرحب، وحل كافة المعوقات والمسائل العالقة في إطار المجلس والأسرة الخليجية الواحدة. ولقد باركت الدول الشقيقة والصديقة تلك الخطوات وأعربت عن أملها في أن تسود هذه الروح لتشمل جميع المسائل تحقيقا للأمن والاستقرار والرخاء لجميع دول المنطقة وشعوبها.

كما آلت حكومات دول المجلس على أنفسها الاستمرار في تعزيز أوجه التعاون بين دولها ومع الكتل الاقتصادية الأخرى، والعمل بإيجابية لاستشراق آفاق المستقبل وتطوير رؤى استراتيجية تأخذ بعين الاعتبار مصالح وأولويات دول المجلس والدول الأخرى، خدمة للسلم والأمن والاستقرار في المنطقة والعالم.

إن تعزيز دور الأمم المتحدة وزيادة قدرتها وفعاليتها يتطلبان تطوير أجهزتها، بما في ذلك مجلس الأمن الذي يعتبر الأداة المعنية بحفظ السلم والأمن الدوليين. ولقد أصبح تطوير عمل المجلس مطلباً هاماً يحظى بإجماع الدول الأعضاء في ظل التغيرات الدولية الراهنة. وإننا نرى ضرورة أن يعكس هذا التطور التمثيل الجغرافي العادل لجميع المجموعات الإقليمية لأجل رفع كفاءة عمل المنظمة الدولية وتحقيق التوازن بين الدول في المجلس، وبما يستوعب مختلف الثقافات والحضارات. وإن البحرين التي هي عضو في هذا المحفل الدولي تتطلع بكل أمل إلى المساهمة في عمل المجلس من خلال عضويتها القادمة خلال عامي ١٩٩٨-١٩٩٩.

النطاق فيما بين أبناء سري لانكا بشأن هذه الاقتراحات. والتنفيذ النهائي للاقتراحات المتفق عليها سيتطلب الامتثال للإجراءات الواجب اتخاذها لتعديل دستورنا، بما في ذلك توافر أغلبية الثلثين في البرلمان وإجراء استفتاء وطني.

وللمساعدة على تعزيز ظروف الثقة اللازمة لاحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية عرضت حكومة بلدي على البرلمان تشريعا بإنشاء لجنة لحقوق الإنسان في سري لانكا. وستتألف هذه اللجنة من أعضاء يختارون من بين أشخاص ذوي معرفة وخبرة في ميدان حقوق الإنسان. وسيجري تعيينهم بناء على توصية من مجلس دستوري - وهو هيئة نيابية مستقلة تمثل فيها على نطاق واسع مختلف اتجاهات الرأي السياسي في البلد.

وستضطلع اللجنة المقترحة بمهام الرصد فيما يتعلق بالممارسات التنفيذية والإدارية بالإضافة إلى مهام التحري للتحقق من أي انتهاك للحقوق الأساسية. وستقوم أيضا بمهام استشارية وغيرها من المهام وذلك، في جملة أمور، لضمان توافق القوانين والممارسات الإدارية مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان وتيسير الحصول على العلاج الشافي بتكلفة قليلة. وتؤيد سري لانكا باستمرار مبادرات الأمم المتحدة الرامية إلى بناء المؤسسات الوطنية في ميدان حقوق الإنسان.

وكان تأييد المجتمع الدولي للجهود التي تبذلها حكومة سري لانكا سعيا إلى السلام مصدر تشجيع كبير لنا. ومع أن الحل النهائي لمشاكلنا يكمن بصورة أساسية في أيدينا وفي الآليات التي ابتكرناها بأنفسنا، فإننا نقدر بإخلاص اهتمام المجتمع الدولي وتأييده. هذا هو السياق الذي سأقدم فيه اليوم متطوعا على إبلاغ الجمعية عن الحالة في سري لانكا.

إن أهمية دورة الجمعية العامة هذه تتجاوز بكثير أنها ستشهد الاحتفال بمرور ٥٠ سنة على ميلاد هذه المنظمة. إن الحياة الدولية في حالة تغير مستمر. فلا تبقى أية حقبة في جمود كامل. ومع ذلك، شهدت فترة العقد الأخير أو ما يقرب منها تغييرات جذرية أثرت على كل جانب من جوانب الحياة على هذا الكوكب. ولم تكن جميع هذه التغييرات مرغوبة. ولم تبلغ جميع التغييرات نهايتها المنطقية، أو بالأحرى غير المنطقية.

منها لحماية أرواح وأمن ورفاه المهددين من قبل تلك المجموعة الإرهابية التي لا يمكن أن نقتنع بصدق إيمانها بالسلام الذي تجاهر به، ما دامت مستمرة في استهداف زعمائنا بالتهديد باغتيالهم.

وما زلنا نفي بالتزاماتنا تجاه جميع المواطنين، بمن فيهم المحاصرون في شمال البلاد. فالحكومة توفر الإمدادات الغذائية وغيرها من الاحتياجات الأساسية، وتوصلها عن طريق لجنة الصليب الأحمر الدولية إلى مواطنينا في المناطق المتضررة. وهذه عملية استثنائية وصفها المغفور له جيمس غرانت من منظمة الأمم المتحدة للطفولة بأنها عملية إنسانية فريدة في إحدى حالات الصراع.

إننا نشعر بانزعاج وقلق عميقين إزاء الحالة التي يعيشها الأطفال في شمال وشرق بلندا. وقد بات من المقبول عالميا أن البشرية مدينة للطفل بأن تقدم له أفضل ما لديها. ومع ذلك، فمما يروعننا أن المقاتلين، في يأسهم، وبازدراهم لتوسلات الآباء الملهوفين، وصل بهم الانحطاط إلى حد تجنيد أطفال لا تزيد أعمارهم على ١٠ سنوات لخوض الحرب، وكلفوهم بمهام انتحارية. وفي مواجهة عسكرية أخيرة في شمال شرق سري لانكا انكشف القناع عن دليل مروع أكد لنا أسوأ مخاوفنا. فقد كان معظم من ضحت قيادة المقاتلين بأرواحهم من المراهقين الذين يقدررون بالكاد على حمل السلاح، ناهيك عن فهمهم لتلك الإيديولوجية الانفصالية الملتوية أحادية العرق، التي لقنوا فكرة الدفاع عنها. وأولئك المقاتلون، في الحقيقة، هم الذين يجب أن يتحملوا المسؤولية النهائية عن سقوط ضحايا مدنيين في هذا الصراع. وأحد تحديات السلام التي سيتعين على سري لانكا أن تواجهها عما قريب هو ضرورة التغلب على ذلك الإرث الرهيب الذي سيخلفه الصراع من تخريب وتشويه لعقول الصغار، وأسر ممزقة ومحرومة، وانقطاع سير الحياة.

ولم يؤد كل هذا إلا إلى زيادة عزم حكومة بلدي على الوفاء بولاية ملزمة كلفها بها الشعب، وهي إعادة بناء مجتمع حر في جمهوريتنا، يقوم على التسامح والتفاهم، وتعيش فيه كل طوائف الأمة في وئام وكرامة وفقا لمبادئ الحكم الديمقراطي. وعليه، تقدمت الحكومة باقتراحات شاملة، جريئة في نطاقها ومداهها، لنقل السلطة إلى الوحدات الإقليمية. وولاء منا لتقاليدنا الديمقراطية العريقة شرعنا في نقاش وطني واسع

بلا تحفظ المعاملة اللا إنسانية والوحشية التي تعرض لها المسلمون في البوسنة. وقد أثبت مقرر الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية بالأدلة المستندية الكاملة ارتكاب هذه الجرائم وغيرها في البوسنة ويجب على المجتمع الدولي أن يدينها.

ويحظى دور الأمم المتحدة في هذا الصراع باهتمام خاص مع مرور المنظمة، في سنتها الخمسين هذه، بفترة تقييم ذاتي. لقد كان الوضع في البوسنة معقدا بصورة غير طبيعية مما اضطر الأمم المتحدة إلى أن تعالج تطورات لم يسبق لها مثيل في تاريخ عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وبمقتضى المادة ١٧ من ميثاق الأمم المتحدة، يعتبر حفظ السلام مسؤولية مالية مشتركة تتحملها جميع الدول. وقد دار في الأمم المتحدة نقاش صحي، وإن كان خلافا، حول حفظ السلام والمسائل الأخرى ذات الصلة. وأوضح هذا النقاش بجلاء أن تدخل الأمم المتحدة أو مشاركتها في أي وضع لا يمكن أن يتوقع له النجاح إلا إذا روعيت فيه بعض الاعتبارات الأساسية. فأولا، يجب أن يحظى أي تدخل بتأييد وثقة المجتمع الدولي عموما وألا يتم السير فيه لمجرد تلبية المتطلبات السياسية والأهداف التحزبية لأعضاء مجلس الأمن أو الدول القوية الأخرى. ثانيا، يشترط في أي تدخل الحصول بشكل واضح على موافقة الدول أطراف الصراع. وأخيرا، يجب ألا تهيمن تلك العمليات السياسية العسكرية على أنشطة الأمم المتحدة وألا تشكل عبئا ماليا رئيسيا عليها. ويجب بالطبع ألا تتم على حساب الأولويات الإنمائية الملحة للأمم المتحدة.

لقد سعى الأمين العام في "خطة للسلام" إلى تقييم الجوانب المتعددة للسلام والأمن المعاصرين، لا مجرد مسألة عمليات حفظ السلام. وقد حظي هذا التقييم باهتمام مستمر في الجمعية العامة، وفي مجلس الأمن، وفي المحافل الأخرى مثل حركة بلدان عدم الانحياز، وكذلك في المناقشات الوطنية منذ أن قدم الأمين العام أول تقرير له في عام ١٩٩٢. والجانب الأهم في "خطة للسلام" هو الاقتناع بأن من الأفضل بصورة جلية اتقاء الصراعات عن طريق التنبيه للتحذيرات المبكرة وتشجيع الدبلوماسية الهادئة بدلا من القيام بمغامرات سياسية - عسكرية كبرى لتسوية الصراعات بعد نشوبها.

ومع أن العوامل الاقتصادية لم تكن دوما سببا للصراع، فإننا نتفق بدرجة كبيرة مع الأمين العام في

لقد كان التحول الممتدح في جنوب افريقيا استثناء مباركا. فقد اختفت أخيرا العنصرية المؤسسية بأبغض أشكالها من وجه المعمورة. وأظهرت تجربة جنوب افريقيا قدرة التسامح والتفاهم والقيادة الملهمة على تفتيت تركات الماضي الوحشية والشريرة. كما أظهرت أن هناك مقدرة على تغيير المواقف الإنسانية كانت تعتبر أمرا غير متصور. غير أن العنصرية مستمرة بأشكال أكثر دهاء في أماكن أخرى من العالم. وعلى المجتمع الدولي أن يلتزم اليقظة. فهذه الظاهرة البغيضة يجب عدم التسامح معها على الإطلاق، أينما ظهرت وأيا كانت صورها.

ولدى سري لانكا إحساس عميق بأن القارة الأفريقية بحاجة إلى دعم المجتمع الدولي الصادق والنشط من أجل التغلب على العقبات التي تعيق طريق التنمية والنمو في هذه المنطقة الحيوية من العالم. ومن الضروري بصورة ملحة تعزيز واستخدام قدرات أفريقيا ومواردها التي حددتها البلدان الأفريقية ذاتها واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والعمل بصورة متضافرة لتنفيذ برنامج العمل للبلدان الأقل نموا.

إن الشرق الأوسط مهد الأديان الثلاثة الكبرى في العالم. ومع ذلك فإن التحيزات التاريخية أبطأت خطى السعي إلى السلام. وقد تضافر اللجوء إلى العنف والإرهاب، والاستيلاء على الأراضي، وبناء المستعمرات غير الشرعية، لعرقلة زخم السلام. وتؤيد سري لانكا استمرار عملية السلام في الشرق الأوسط، وإعمال الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، وتوفير ظروف السلام والاستقرار لجميع دول المنطقة بما يتيح لها التقدم داخل حدودها الآمنة. والالتزامات المقطوعة على أساس الاتفاقات الانتقالية صوب تحقيق هذا الهدف، كما أعلن رئيس فلسطين السيد عرفات يوم الخميس الماضي، يجب أن تكون دقيقة وصادقة ومتبادلة.

وفي البوسنة، ترحب سري لانكا بتوصل الأطراف المعنية إلى أن من الممكن بدء مفاوضات السلام، على الرغم من أن المدافع لم تصمت نهائيا بعد. إننا نشعر بأحاسيس عميقة مع الذين يندبون على الأرواح المفقودة، وعلى الحياة المنكوبة في المجتمعات المتضررة، ونشاركهم حزنهم. ونأمل التوصل قريبا إلى تسوية ناجعة مقبولة للجميع. وقد سنحت لي الفرصة مؤخرا، في حديثي أمام برلمان سري لانكا، لأن أدين

ندرك أن التكافل العالمي جعل التعاون الدولي ضرورة لا مناص منها وليس شعارا. وينبغي للأمم المتحدة أن تؤكد دورها في تعددية جديدة أكثر فعالية.

منذ زهاء عقدين انتهجت سري لانكا اقتصاد السوق الحر الليبرالي من أجل التعجيل بنموها الاقتصادي. واتخذت حكومتي خطوات لخصخصة المشاريع التي تسيطر عليها الدولة، وبوجه خاص المرافق العامة والخدمات التابعة للحكومة، ولتشجيع الاستثمار الأجنبي. ونعتزم الاستفادة من الفرص التي توفرها عولمة الأنشطة الاقتصادية.

عقد مؤخرا عدد من المؤتمرات العالمية التي تناولت مجموعة من المسائل العامة التي تؤثر تأثيرا مباشرا على حياة البشر في جميع أنحاء العالم. وقد أظهرت هذه المؤتمرات الإمكانيات التي يتيحها التعاون الدولي وحدوده. وما زال جدول أعمال القرن ٢١ الصادر عن مؤتمر ريو المعني بالبيئة والتنمية لم يطبق بالكامل بسبب عدم توافر الموارد اللازمة. وفي العام الماضي، أكد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الدور الأساسي للإنسان في كل الأنشطة الإنمائية والسكانية. وسعى مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الذي عقد في شهر آذار/مارس من هذا العام في كوبنهاغن، إلى تنسيق العمل الدولي لمواجهة ثلاثة شواغل معاصرة فائقة الأهمية، ألا وهي الفقر والبطالة وتفكك المجتمع. وتناول المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي عقد في بيجين في الشهر الماضي مجموعة من المسائل السياسية والاجتماعية والدينية والاقتصادية التي تؤثر على المرأة واعتمد برنامج عمل لتمكين المرأة.

وأكدت كل هذه المؤتمرات على ضرورة اقتسام المسؤولية عن المشاكل العالمية الأساسية وعلى ضرورة تنسيق العمل لمواجهتها يدا واحدة. ومن المؤسف أن الآمال كبيرة لكن الموارد المتاحة لتحقيقها محدودة. ويبدو أن هناك افتقارا كبيرا جدا إلى العزم السياسي المطلوب لترجمة الالتزامات إلى عمل لا يزال أقل كثيرا من اللازم.

وعلى الرغم من أن التعاون على الصعيد الدولي في بعض المجالات ليس على ما يرام، أحرزت بعض الأنشطة الإقليمية تقدما طيبا. وفي منطقتنا تحتفل رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي هذا العام بالذكرى السنوية العاشرة لإنشائها. وقد أحرز اتفاق التجارة

أن أسس السلام تكمن بصورة رئيسية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

لقد وصفت التسعينات مرارا بأنها فترة عولمة الاقتصاد، نظرا للترابط المتزايد فيما بين الدول،

والتكامل الدولي المتزايد، وتدفق السلع، والخدمات، ورؤوس الأموال، والأسواق، بالإضافة إلى نشر المعلومات والأفكار على نطاق أوسع وبسرعة أكبر من خلال التقدم التكنولوجي في مجال الاتصالات. وكثيرا ما يحدث إفراط في تبسيط العولمة بوصفها ظاهرة مؤقتة لانبعث النشاط الاقتصادي الدولي. صحيح أنه جرى الآن تحرير معظم اقتصادات العالم التي كانت مقيدة أو خاضعة للإشراف المركزي وكأنما تم توصيلها بتيار الاقتصاد العالمي. ومع ذلك، فقد اضطر الكثير من البلدان النامية أن تتخذ في مجرى هذه العملية إجراءات تكيف هيكلية شاقة في اقتصاداتها بتكلفة باهظة للقطاعات الضعيفة من سكانها. وإذا كانت هناك زيادة في النشاط الاقتصادي الدولي الشامل، فإن من الحقيقي أيضا أن الآفاق الاقتصادية للكثير من البلدان النامية ليست مشجعة، على الرغم من بذلها أفضل جهد ممكن. وقد وجه مؤتمر بلدان عدم الانحياز المعقود مؤخرا في جاكارتا نداء جديدا من أجل اتباع منحى جديد بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية يؤكد على الحوار والمشاركة البناءين، على أساس تبادل المصلحة والمنفعة، والتكافل الحقيقي والمسؤولية المشتركة.

ويتمثل أحد العناصر الرئيسية لهذا النهج في استنباط جوانب عملية جديدة للتعاون الدولي في مجال التنمية، تنسحب على البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وعلى الاقتصادات القوية والضعيفة. وقد أعلن البيان الختامي الصادر في وقت سابق من هذا العام في هاليفاكس في مؤتمر قمة البلدان الصناعية السبعة الرئيسية عن استعداد تلك البلدان للتعاون مع البلدان الأخرى لوضع نهج جديد للتعاون الدولي وتحديد الإسهام المحدد المطلوب من منظومة الأمم المتحدة في عملية وضع هذا النهج. ومن الجوانب الهامة في هذه العملية تحسين التعاون بين منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز.

لقد تعثرت النداءات السابقة من أجل إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية والدولية والحوار بين الشمال والجنوب في بحر من الشعارات. ولكن علينا أن

للحظر الشامل في موعد أقصاه عام ١٩٩٦. كما نحيط علما بالتأكيد الأخير الذي أعطاه الرئيس الفرنسي شيراك في هذا الصدد.

إن إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية ومناطق السلام يعتبر أحد المقومات الأساسية للأمن الإقليمي. وقد سعت بلدان عدم الانحياز ومنها سري لانكا، إلى إرساء ظروف السلام والأمن والاستقرار في منطقة المحيط الهندي. وما فتئت لجنة الأمم المتحدة المخصصة المعنية بالمحيط الهندي تنظر في نهج بديلة جديدة لضمان السلم والأمن في هذه المنطقة الحيوية وغير المستقرة من العالم. وسري لانكا، بوصفها رئيسة اللجنة المخصصة، تجري اتصالات مع الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن التي لم تشترك في عمل اللجنة حتى تشارك اشتراكا فعالا في أعمال اللجنة مرة أخرى وتعطي قوة دفع جديدة لعملية تعزيز التعاون في منطقة المحيط الهندي بما في ذلك ما يتعلق بالأبعاد غير العسكرية للأمن.

إن مبادرة سري لانكا بشأن إنشاء منظمة مؤتمر المحيط الهندي المعني بالتعاون في الشؤون البحرية ركزت على تنمية التعاون الدولي في شؤون البحار في الميادين الاقتصادية والعلمية والتقنية. وقد اعترفت بمبادرات موريشيوس وبيروت الأخيرتين بشأن المحيط الهندي بالدور الريادي لمنظمة مؤتمر المحيط الهندي المعني بالتعاون في الشؤون البحرية في المساعدة على توسيع التعاون في المجال البحري. ويجري حاليا التعجيل بعملية إضفاء الطابع الرسمي على منظمة مؤتمر المحيط الهندي المعني بالتعاون في الشؤون البحرية عن طريق المصادقة على اتفاق أروشا لعام ١٩٩٠ بشأن هذه المنظمة، وذلك بغية إيجاد آلية فعالة لتكثيف التعاون، تمشيا والتطلعات المتزايدة لبلدان المنطقة.

لقد ولدت الذكرى الخمسون لإنشاء الأمم المتحدة عددا كبيرا من الدراسات المتنوعة بشأن مستقبل المنظمة أجريت داخل الأمم المتحدة وخارجها. وعكفت الأفرقة العاملة للجمعية العامة خلال الدورات الأخيرة على دراسة الحالة المالية للمنظمة ومساائل التنمية ومجلس الأمن وخطة للسلام وغير ذلك من الجوانب المتصلة بالأمم المتحدة.

إن المسائل معقدة، والتقدم بطيء، والقرارات قليلة. وقد اتخذ بتوافق الآراء قرار بشأن تعزيز

التفضيلية للرابطة تقدما كبيرا ومن المتوقع أن يدخل حيز النفاذ هذا العام. ونحن نتطلع للمستقبل واثقين

من توطيد مكاسبنا في إطار ترتيب التجارة الحرة لجنوب آسيا. ولسوف تعمل سري لانكا، مع شركائنا في جنوب آسيا، على استطلاع جميع السبل من أجل التماس أرضية مشتركة وتعزيزها وجعل التعاون الإقليمي مثاليا في المجالات ذات الاهتمام المشترك. ولا شك أن التعاون فيما بين المناطق، وداخلها أيضا، يتيح آفاقا كبيرة لتحقيق التقدم الاقتصادي واقتسام الثروة العالمية بصورة منصفة. وللتعجيل بهذه العملية نتطلع إلى زيادة التعاون الإقليمي.

لقد شرف سري لانكا أن تخدم مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديداتها وأن تيسر اعتماد مجموعة قرارات دون اللجوء إلى التصويت. وعلى الرغم من الإشادة على نطاق واسع بنتائج هذا المؤتمر، من الضروري أن نشدد على ضرورة وضع نظام شامل لنزع السلاح لتلبية الشواغل الأمنية لجميع البلدان، ومن بينها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، عن طريق أعمال الالتزامات التي تعهدت بها الدول الحائزة للأسلحة النووية في المعاهدة وفي القرارات المتخذة في مؤتمر عام ١٩٩٥. وتتضمن هذه الالتزامات إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية، وإعطاء ضمانات ملزمة قانونا للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، ونقل التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية دون عائق وبصورة غير تمييزية، وفي نهاية المطاف إزالة جميع الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل الأخرى في جميع أنحاء العالم.

وقد أعربنا عن خيبة أملنا العميقة وقلقنا العميق إزاء استئناف بعض الدول النووية لتجاربها النووية، الأمر الذي يتعارض مع الالتزامات بتوخي أقصى درجات ضبط النفس التي تم التعهد بها في مؤتمر عدم انتشار الأسلحة النووية. لذلك نحث على التعجيل بإجراء مفاوضات بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب بغية إبرامها في عام ١٩٩٦. وفي هذا الصدد، يسرنا أن نؤيد مبادرة الرئيس كلينتون بالسير بسرعة أكبر في مفاوضات جنيف بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من أجل التوصل إلى إبرام معاهدة

حقا للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وهي التي يعمل المجلس بالنيابة عنها وفقا لمبادئ الميثاق. ومثال واحد على فرض الجزاءات وتنفيذها يكفي لإظهار الفجوة

بين المبدأ والممارسة. والحالات التي تفرض فيها الجزاءات تختلف اختلافا كبيرا، ولا توجد قواعد موحدة يجري تطبيقها. ولا يمكن تطبيق الجزاءات بدقة بالغة لقصر تأثيرها على المقصود توجيهها إليهم. وبالتالي بوسع الجزاءات أن تضر بالمدنيين الأبرياء، وأن تؤثر على اقتصادات بأكملها، وبوسعها كما يعترف المجلس بنفسه أن تلحق آثارا ضارة ببلدان أخرى لا شأن لها على الإطلاق بتعديلات النظام الذي تفرض الجزاءات عليه. ومع ذلك، فإن قرارات المجلس بشأن فرض الجزاءات لا تركز على مشاورات سابقة مع البلدان المعنية، بغية إجراء تقييم متأن للأثر الحقيقي لهذه التدابير الصارمة ونطاقها ومداه. وبما أن الجزاءات إلزامية، فإنه يتوجب على جميع البلدان أن تنفذها حتى ولو لم تشارك في القرارات المفضية إليها. ولقد قدم الأمين العام في "ملحق لـ خطة للسلام" عددا من التوصيات المفيدة المتعلقة بالمشاكل الخطيرة الناجمة عن تنفيذ الجزاءات. وقد درست بلدان عدم الانحياز هذه الاقتراحات ونحن ننتظر المزيد من التطورات.

في وقت لاحق من هذا الشهر، تحتفل الأمم المتحدة بالذكرى السنوية الخمسين لإنشائها بعقد جلسة احتفالية خاصة. وعلى الرغم من أن المناسبة ستجسد، بحكم طبيعتها، ستجسد رفع التزام سياسي ممكن من المجتمع الدولي إلى الأمم المتحدة، يجب ألا ينظر إليها على أنها مجرد فرصة تجني المنظمة فيها حشدا من الإشادات. فهناك أدواء كثيرة تئن منها المنظمة. ومع ذلك، تعتقد سري لانكا اعتقادا راسخا بأن أعضاء الأمم المتحدة يملكون الوسائل اللازمة كي يوظفوا من جديد في المنظمة جميع ما تحتاج إليه من أجل الوفاء بمبادئ الميثاق. وهذا يتطلب أكثر بكثير من إعلان التزام رمزي من قبل كل دولة عضو. فنحن مدينون للشعوب التي تمثلها بأن نسعى جاهدين في السنوات المقبلة من أجل جعل هذه المنظمة بحق مكانا يمكن أن تلبى فيه أسمى طموحات البشرية.

برنامج العمل المؤقت

يشغل مقعد الرئاسة نائب الرئيس السيد راين (بلجيكا).

منظومة الأمم المتحدة، تم التفاوض عليه بصبر بمبادرة من رئيس الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة. وهناك أسباب كثيرة تدعو إلى تأييد القيام بفحص

منسق ومنطقي وموضوعي للتوصيات التي تسعى إلى تعزيز الأمم المتحدة وجعلها منظمة أكثر فعالية وكفاءة. وقد لا يكون النهج التدريجي نهجا فعالا، نظرا لتشعب المسائل الفردية المعنية، فضلا عن ترابط بعضها ببعض. ونحن نتطلع إلى القيام بمزيد من العمل بشأن هذه المبادرة في السنة القادمة.

ولعل مجلس الأمن هو الجهاز الوحيد التابع للأمم المتحدة الذي يتعرض للتمحيص دون سائر الأجهزة الأكثر إثارة للنزاع. ويتمثل موقف سري لانكا في أن المجلس، لا يزال يمثل من نواح عديدة حقائق حقبة القوة التي استمرت طوال الـ ٥٠ سنة الماضية. ولا يمكن أن يوجد ما يبرر إدامة الحقوق الاستثنائية دون مراعاة الاعتبارات الأخرى ذات الصلة. ويجب أن تنعكس الزيادة الكبيرة في عضوية الأمم المتحدة، وبخاصة من البلدان النامية، على نحو أكثر إنصافا في تكوين المجلس أيضا. وعلاوة على ذلك، توجد أسباب اضطرارية على الأقل بنفس قوة الأسباب المعلن عنها قبل ٥٠ عاما لتبرير المركز الذي أعطى حينذاك للأعضاء الخمسة الدائمين في المجلس، لمساندة مطالب دول أخرى الآن تتطلع إلى اللحاق بالأعضاء الخمسة. وهؤلاء المتطلعون الجدد لمركز الأعضاء الدائمين يتضمنون، على نحو منطقي ومبرر في رأينا، بلدانا غير منحازة أيضا. والمؤسف أن المطالب المؤهلة للعضوية في المجلس لا تزال تقوم على افتراض توافر القوة العسكرية أو الاقتصادية، وإظهارها على الصعيد العالمي أو الإقليمي. بيد أن هذا يناقض المبادئ الأساسية التي يقوم عليها التمثيل الديمقراطي، واعتبارا العدالة والإنصاف. وإذا روعيت المعايير الإقليمية، فإن آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية تعتبر إما غير ممثلة وإما ممثلة دون النصاب بكثير في المجلس الحالي. وأخيرا، فإن حق النقض، نظرا لطابعه غير المقيد وارتباطه بحياسة الأسلحة النووية، يحتاج، في رأينا، إلى إعادة نظر متأنية ورصينة.

لقد تحسنت طرائق عمل مجلس الأمن في الماضي القريب تحسنا محمودا، ولا سيما من حيث إتاحة تبادل أفضل في الآراء بين أعضاء المجلس وغيرهم. ومع ذلك، ما زال ينبغي عمل الكثير بغية تيسير الاتصال حقًا بمجلس الأمن، وجعله ديمقراطيا حقًا ومستجيبا

إن قوائم المتكلمين بشأن جميع البنود الواردة في الوثيقة A/INF/50/5 مفتوحة الآن.

وسيعلم رئيس الجمعية في الوقت المناسب عن تواريخ النظر في بنود جدول الأعمال، وسيبقي الجمعية على علم بأية إضافة أو تغيير. رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٠

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن استرعي انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/INF/50/5

التي تتضمن برنامج العمل المؤقت وجدولا بالجلسات العامة التي ستعقدتها الجمعية في شهر تشرين الأول/أكتوبر. وأود أن أشير إلى أن هذا الجدول اقترح لتيسير تنظيم العمل للوفود، وللمساعدة على ضمان أن تصبح الوثائق ذات الصلة جاهزة عند مناقشة البنود المطروحة.